البحوث والدراسات

اتجاهات الرأي العام الكويتي في بعض القضايا السياسية الكويتية: دراسة ميدانية*

د. عبدالله مشعل العنزي**

الملخص:

توجهت هذه الدراسة إلى الرأي العام الكويتي، بهدف معرفة توجهات الكويتيين وآرائهم في أربع قضايا سياسية راهنة ملحة، لا تزال تثير جدلاً مستمراً في أوساطهم. وبينت نتائجها أن هناك إجماعاً في توجهات الرأي العام على جملة من الثوابت السياسية، من أهمها مبدأ الاحتكام إلى الدستور، والدفاع عن وجود مجلس الأمة، والإحساس بعدم الرضا عن العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية، كما كشفت عن وجود نسبة كبيرة من الناخبين لم يلحظوا وجود تعارض بين مفهوم الديموقراطية البرلمانية ومفهوم الشورى الإسلامية، وبين مفهوم المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة سواء تمثلت في تقديم الخدمات الشخصية لأبناء الدائرة الانتخابية، أم في التشريع والرقابة، كما كشفت عن وجود انقسام في توجهات الرأي العام، يعكس حالة التحول الاجتماعي، في حين كشفت دراسة المتغيرات الديموجرافية عن وجود تباينات ذات دلالات إحصائية، شملت (العمر، والجنس، والتعليم، والوظيفة، والدائرة الانتخابية، والتوجه السياسي، والدخل الشهري).

تمهيد:

يتفق كثير من الباحثين في العلوم السياسية على أن الحكم على أي نظام

* يشكر الباحث جامعة الكويت فضلها في تمويل هذا البحث تحت رقم (OLO1/01).

** دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة كليرمونت للدراسات العليا، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٦م، وأستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ديموقراطي، في أي مجتمع، لا يكون حكماً دقيقاً ما لم يستند إلى متابعة دقيقة لحيثيات التجارب الديموقراطية التي مر بها خلال الفترات الزمنية التي تعاقبت عليه، وإلى معرفة بتركيبة القوى السياسية السائدة والمسيطرة على العلاقات والطبقات والفئات الاجتماعية. ويرى هؤلاء الباحثون أن الديموقراطية تتجسد، عموماً، بممارسة الشعب للسلطة الكاملة على مقدراته .. وأن أهم ما كفل للديموقراطيات الغربية البقاء والتطور إنما يكمن في قبول الرأي الآخر، وفي احترام المعارضة وتقديرها والاعتراف بشرعيتها؛ إذ إن انتقادات المعارضة للنظام السياسي القائم، ومراقبتها له تحت قبَّة البرلمان، تقدم لهذا النظام، في واقع الأمر، خدمات جليلة، وتساعده على الوصول إلى مواقف متقدمة ومستنيرة، كما أنها توفر انتقالاً سلمياً للسلطة بين القوى السياسية المتنافسة(١).

وقد أدركت الكويت أهمية النظام الديموقراطي وضرورة الأخذ به، تدعيماً لوجودها السياسي، وانسجامها الاجتماعي. ولمواكبة مقتضيات العصر الحديث، ضمنت ذلك في أوَّل دستور لها بعد الاستقلال عام (١٩٦٢م)، وحرصت على الإفادة من تجارب الأقطار العربية، وعلى مراعاة الخصائص التاريخية للمجتمع الكويتي؛ إذ إن التجربة الديموقراطية الكويتية لم تكن نشأتها الأولى بإقرار دستور عام ١٩٦٢م، ولكنها تضرب بجذور أعمق من ذلك التاريخ بكثير؛ حيث شهدت الكويت عام١٩٢١م أول وثيقة دستورية مكتوبة في منطقة الخليج، ثم تلتها الحركة الإصلاحية عام ١٩٣٨م، التي كانت مفصلاً مميزاً في تاريخ تطور الكويت السياسي، وقد توّجت هذه المرحلة بانتخاب أوّل مجلس تشريعي وضع دستوراً للبلاد عزز فيه مبدأ المشاركة السياسية الديموقراطية، وإن كانت محدودة، وتضمنت هذه الوثيقة الدستورية كماً لا يستهان به من مبادئ الديموقراطية.

(١) جابرييل ألموند، جي، وبينجهام باويل الابن، (١٩٩٧م)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، (ترجمة هشام عبدالله)، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ص ١٣١-١٥٤.

ثم تتالت جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة والسريعة نتيجة معطيات الثروة النفطية ومتطلبات إنتاجها وإداراتها؛ مما أدى إلى وجود نهضة شاملة، عملت على ترسيخ أسس المجتمع المدني الحديث، وانعكس ذلك كله على الحياة السياسية والاجتماعية بشكل ظاهر.

لكن، وعلى الرغم من تحقق هذه الإنجازات كلها، وما أفرزته من تطوير في مسار التجربة الديموقراطية، لا تزال الكويت تعاني سلسلة دورية من الأزمات الدستورية، حتى أصبحت مؤسساتها المعنية تشكو ضعفاً بسببها في بعض فعالياتها، مما يشير إلى وجود أرضية لعوامل قادرة على إنتاج تلك الأزمات الدورية، وعلى تنوع أشكال تمظهرها، من مثل ما تشهده قطاعات واسعة في المجتمع الكويتي من انقسامات حادة حول بعض القضايا السياسية المهمة أو الحساسة بالتزامن مع بدء كل دورة انتخابية لمجلس الأمة، أو كلما مارس عضو من أعضاء المجلس سلطاته تجاه أحد الوزراء، أو من خلال التصريحات المتباينة التي يدلي بها ممثلو بعض التيارات السياسية أو الفئات الاجتماعية، في تفسيرهم للقضايا السياسية، وما ينتج عنها من أزمات دستورية. ومن الباحثين أو المتابعين من يرجع أسباب تلك الأزمات إلى أن النظام البرلماني المتبع في دولة الكويت ذو طابع غربي، يصعب تطبيقه في مجتمع يفتقر إلى مقومات نجاح هذا النظام، ومنهم من يرى أن بعض نصوص الدستور تجمع بين متناقضات جذرية؛ حين تجمع بين مفاهيم إسلامية ومفاهيم وضعية علمانية يتعذر تطبيقها معاً، ومنهم من يرجع أسبابها إلى أن التعصب القبلي والطائفي لا يزال يؤدي دوراً رئيسياً في تحديد توجهات عدد كبير من أفراد المجتمع الكويتي[٢]، مما يشكل ضغطاً هائلاً يعوق تطبيق الدستور والنظام الديموقراطي المنشود، ومنهم من يضيف إليها ضعف المشاركة السياسية (المقصود: عدم مشاركة المرأة،

(٢) ملف انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٩م، وكذلك عام ٢٠٠٣م، متوفر في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، تصنيف ٢٠٢٠/ج/١، وكذلك تصنيف ٣٠٠٥/ج/١، الكويت.

وحرمـــان قطاعات أخرى مـــن المشاركة*) .. أمَا البدائل المقترحة فهي متباينة بتباين الآراء السابقة.

ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة توجهات المواطنين الكويتيين وآرائهم في هذه القضايا السياسية الملحة التي تشغل اهتمام المجتمع الكويتي، وتثير جدلاً واسعاً بين أوساط أبنائه وفئاتهم، مما يؤكد ضرورة الوقوف على توجهات الرأي العام؛ لتشخيصها، ومن ثم اقتراح التوصيات الملائمة لتجاوزها.

مصطلحات الدراسة:

١ – **الرأي العام:**

أ – مجمل وجهات النظر والاتجاهات والمعتقدات الفردية التي تعتنقها نسبة لها دلالتها من أعضاء المجتمع حول موضوع معين.(٣)

ب – التفضيلات التي يفصح عنها كمّ يعتد به من أفراد المجتمع نحو مسألة ذات أهمية عامة.(٤)

٢ – **الدستور:** "تمثل وثيقة الدستور المصدر الرئيسي للقواعد الدستورية في دول الدساتير المدونة، بما تتضمنه من مبادئ وأحكام تتعلق بتنظيم السلطات العامة في الدولة وتحديد اختصاصاتها، وبحقوق الأفراد وحرياتهم، وبيان الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنظام الحكم".(٥)

---

* استثنى قانون الانتخابات في مادته الأولى الأشخاص المجنسين الذين لم يمض على تجنسهم عشرون سنة ميلادية، كذلك أوقفت المادة الثانية من القانون نفسه حق الانتخاب بالنسبة إلى رجال القوات المسلحة والشرطة.

(٣) هاني الرضا، رامز عمار، (١٩٨٨م)، الرأي العام والإعلام والدعاية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص١٨.

(٤) محمد ربيع، إسماعيل مقلد، محرران، (١٩٩٣/١٩٩٤م)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ص٥٤٣.

(٥) عبدالغني بسيوني عبدالله، (١٩٩٢م)، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، ص ٤٠٩.

٣ – **الديموقراطية النيابية:** يقصد بالديموقراطية النيابية "أو التمثيلية "ألا يتولى الشعب بنفسه ممارسة السلطة، وإنما يمارس هذه السلطة نواب ينتخبهم الشعب لفترة محدودة ..... وللديموقراطية النيابية أركان أربعة هي:

أ – وجود هيئة تشريعية منتخبة بواسطة الشعب.

ب – توقيت مدة النيابة في البرلمان.

جـ – استقلال البرلمان في أثناء مدة نيابته عن هيئة الناخبين.

د – عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها(٦).

٤ – **الشورى الإسلامية:** يعرفها د.عبدالحميد الأنصاري بأنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها. ويرى أن العلماء اختلفوا في حكم الشورى بالنسبة للحكام من حيث الوجوب أو الندب. فإذا كانت الشورى أمراً واجباً كان ولي الأمر ملزماً أن يأخذ بها، ويكون آثماً إذا تركها، أما إذا كانت مندوبة فلا حرج على ولي الأمر بتركها.(٧)

٥ – **الأحزاب السياسية:** الحزب هو أحد التنظيمات السياسية العاملة في مجتمع ما، وينافس الأحزاب أو الجماعات الأخرى التي تحمل آراء مختلفة لكسب الدعم الشعبي(٨).

٦ – **الانتخابات الفرعية:** هي تصفيات أولية (Primaries) بين أبناء القبيلة الواحدة أو الطائفة لاختيار بعض المرشحين للتنافس على مقاعد في البرلمان، ويكون هذا الاختيار على أسس قبلية أو طائفية.

---

(٦) عبدالغني بسيوني عبدالله، المرجع السابق نفسه، ص ص ١٩٨–٢٠٠.

(٧) عبدالحميد الأنصاري، (١٩٨٠م)، الشورى وأثرها في الديموقراطية (دراسة مقارنة)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص٤، ص٤٩.

(٨) كي لوسون، (١٩٩٧م)، المجتمع السياسي، مقدمة مقارنة في العلوم السياسية (ترجمة معصومة حبيب)، مطابع المنار، الكويت، ص٢٠٥.

١ – أهمية الدراسة:

يعد الدستور في الدول الديموقراطية المصدر الأساسي للقواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وتحدد الحقوق والواجبات لكلا الطرفين، كما يعد الدستور الأصل والمصدر لكل نشاط قانوني؛ لأنه هو الذي ينشئ الهيئات الحاكمة، ويحدد صلاحيتها، وبناءً على ذلك، فإن على هذه الهيئات أن تخضع خضوعاً تاماً لأحكام الدستور، نظراً إلى أن فكرة سمو الدساتير لا توجد إلا في الأنظمة الديموقراطية، أما الحكومات الاستبدادية فهي لا تتقيد بقانون ولا تخضع لأحكامه(٩).

ويرى هانتينجتون Huntington أنه "استناداً إلى نظرية القانون الطبيعي، تكون أعمال الحكم شرعية بقدر ملاءمتها للفلسفة العامة: وهي – نسبة للنظرية الديموقراطية – تستمد شرعيتها من قدرتها على تجسيد إرادة الشعب. ونسبة إلى التفكير الإجرائي: تكون أعمال الحكم شرعية إذا كانت تمثل محصلة عملية صراع وتسوية شاركت فيها جميع الفئات المهتمة بالأمر"(١٠).

ويشكل الرأي العام الوجه الآخر للديموقراطية، بوصفه عاملاً ذا أهمية كبرى في صنع القرار السياسي، ويمثل القوة المؤثرة التي تحمي الحقوق والواجبات، فـ" الديموقراطية التي لا تعتمد على الرأي العام لا يمكن أن نسميها ديموقراطية"(١١)، وإن "الديموقراطية الحقيقية لا تتحقق في دستور يوضع ليعلن أن السيادة للشعب، ويكرس مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية فحسب، ولكنها توجد عندما يوجد رأي عام ناضج مستنير ومنظم، يراقب الأقلية

(٩) عبدالغني بسيوني عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(١٠) صموئيل هانتينجتون، (١٩٩٣م)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة سمية عبود)، دار الساقي، بيروت، ص٣٨.

(١١) د. محمد قيراط، (٢٠٠١م)، الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحديات، مكتبة الفلاح، دولة الكويت، ص٧.

الحاكمة في أداء مهمة الحكم، فلا تجد مفراً من الخضوع له، والسير وفقاً لرغباته "[١٢].

وبناء عليه، فقد أدركت الأنظمة السياسية الديموقراطية أهميّة هذا العنصر، فسعت إلى تدعيم شرعيتها من خلال تأييد الرأي العام، وكسب أصواته، مما وفّر لها قوة أساسية محركة لتوجهات أنظمتها. بيد أن معرفة الرأي العام، والوقوف على مضامينه وتوجهاته، لا يدركان بالانطباع، بل بالدراسة العلمية، وببحوثها الميدانية، بوصفها أداة من أدوات المعرفة الموضوعية، وجزءاً لا يتجزأ من نظام الاتصال المعرفي في المجتمع – تعمل على تحليل الرأي العام في قضية محدّدة، لتشخيصه، واقتراح البدائل الملائمة له، ومن ثم إمداد صناع القرار بالتغذية الاسترجاعية Feed back، وهي، بذلك، تؤدي دوراً وظيفياً يحظى باهتمام بالغ.

وبناء على ما سبق، فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في عدّة جوانب، من أهمها:

١-١- أنها دراسة فنية تركز على موضوع الرأي العام من خلال تحليله وتشخيصه في قضية محدودة للوقوف على اتجاهاته بطرائق علمية توصل إلى نتائج محدّدة.

١-٢- أنها تستجيب لجملة المعطيات الطارئة التي فتحت المجال للجدل في المجتمعات العربية حول قضية التحديث السياسي؛ فالحديث عن ضرورة الإصلاح السياسي، والتحولات الديموقراطية، أصبح موضوعاً يفرض نفسه بشدة على المجتمعات العربية، بعد أن أثبتت الدراسات أن هناك ضعفاً واضحاً في مستويات المشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة

(١٢) د. عثمان عبدالملك الصالح، (ديسمبر ١٩٨٩م)، (كلمة العدد)، مجلة الحقوق، السنة ١٠، العدد ٣، ص٧.

إلى تعرض الدول العربية لنقد شديد من المجتمعـــــات الغربية، ومطالبتها بالإصلاح.

١-٣- أنها تستجيب للحالة الراهنة التي تعيشها التجربة الديموقراطية في دولة الكويت، والتي قد صُنفت على أنها تجربة متميّزة نسبياً من بين التجارب الديموقراطية التي شهدتها معظم الدول العربية، لكن – على الرغم من ذلك، فقد شهدت التجربة الديموقراطية الكويتية منذ عام ١٩٦٤م عدّة أزمات دستورية وسياسية، فيما يشبه الدورات المتتالية، ومن أهمها:

١-٣-١- تعطيل الحياة النيابية البرلمانية، وتعطيل بعض مواد الدستور عام ١٩٧٦م، ثم تكرر ذلك عام ١٩٨٦م.

١-٣-٢- تجربة المجلس الاستشاري (المجلس الوطني)، قبيل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م، وإحلاله محل مجلس الأمة.

١-٣-٣- العودة إلى الحياة النيابية بعد التحرير عام ١٩٩١م، ووصول ممثلي بعض التيارات السياسية والفئات الاجتماعية، إلى مجلس الأمة عام ١٩٩٢م ومطالبة بعضهم بقيام الأحزاب السياسية بصورة رسمية، من تحت قبة البرلمان.

١-٣-٤- رفض مجلس الأمة لمرسوم بقانون ينص على مشاركة النساء في انتخابات عام ٢٠٠٣م.

١-٣-٥- أوّل حل دستوري لمجلس الأمة عام ١٩٩٩م، المنتخب عام ١٩٩٦م.

١-٣-٦- موافقة مجلس الأمة على إعطاء المرأة حقوقها السياسية بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٥م.

١-٣-٧- ملاحظة أن السلوك السياسي للناخب الكويتي، خلال هذه التجربة الطويلة نسبياً، قد عكس مواقف متأرجحة، ومزيجاً من الولاءات القبلية أو الاجتماعية أو الطائفية؛ مما ساعد على إعادة إنتاج هذه الأزمات، وعلى زيادة حدتها وسرعة انتشارها، وخلق

توتر عام يشهده المجتمع الكويتي حينما يستخدم نائب من نواب مجلس الأمة سلطاته في مواجهة وزير، أو في قضية حساسة.

ذلك كله يعطي لهذا البحث أهمية راهنة، كونه موجهاً لتحليل الرأي العام وتشخيص اتجاهاته السياسية، وتبيين أثرها في إنتاج الأزمات السابقة، وفي مسيرة التجربة الديموقراطية الكويتية في المستقبل المنظور.

٢ – أهداف الدراسة وأسئلتها وفرضياتها:

تعتمد هذه الدراسة على أطروحة، مؤداها "أن الكويت تعيش تجربة ديموقراطية متميّزة، نسبياً، عن بقية أقطار الوطن العربي، ويرجع ذلك إلى تمتعها بظروف اقتصادية مزدهرة وتميّز المواطن الكويتي بمستوى دخل جيد، وظروف دستورية وقانونيّة تضمن له درجة – يُعتد بها – من حرّية التعبير والحماية من التعرض للإرهاب، وتوفـّر له مساحة من المشاركة السياسية، ولا شك أن هذا التصوّر عن الكويت وتجربتها الديموقراطية كان حصيلة تطور تاريخي له سماته[١٣]. في إطار هذه الرؤية السائدة عن الكويت وتجربتها الديموقراطية، فإن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في تعرف اتجاهات الكويتيين وآرائهم في أربع قضايا سياسية أساسية تتكرر دائماً في كل دورة انتخابية، وهي:

٢–١– قضية طبيعة النظام السياسي في الكويت.

٢–٢– قضية العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٢–٣– قضية المهمة الرئيسية لأعضاء مجلس الأمة.

٢–٤– قضية توسيع المشاركة السياسية.

وذلك من خلال إجاباتهم عن الأسئلة الآتية:

– **السؤال الأول**: ما نوع النظام الديموقراطي المفضل بالنسبة إلى الناخب

(١٣) ثناء فؤاد عبدالله، (١٩٩٧م)، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ص ١٣٤–١٣٥.

الكويتي؟ (أهو النظام البرلماني الديموقراطي المعمول به، أم المجالس الاستشارية ؟)

- **السؤال الثاني**: ما وجهة نظر الكويتيين في العلاقة السائدة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ؟
- **السؤال الثالث**: ما المهمة الرئيسية التي يفترض في عضو مجلس الأمة القيام بها من وجهة نظر الناخب الكويتي ؟
- **السؤال الرابع**: ما مدى تقبل الكويتيين لمبدأ توسيع المشاركة السياسية بشكل عام ومن خلال مشاركة المرأة الكويتية بشكل خاص.
- **السؤال الخامس**: هل تختلف اتجاهات الكويتيين وآراؤهم في القضايا التي حددها البحث باختلاف المتغيرات الديموجرافية ؟ وذلك من خلال اختبار صحة الفرضية الآتية: (لا توجد تباينات ذات دلالات إحصائية بين أفراد العينة من حيث المتغيرات الديموجرافية).

٣ – الدراسات السابقة:

٣-١- الدراسات التي تشكل إطاراً مباشراً لموضوع البحث:

ارتبط ظهور الدراسات السياسية في الكويت بالأحداث التي مر بها النظام السياسي الكويتي منذ عام ١٩٢١م إلى وقتنا الراهن، وقد قطع هذا النظام مراحل متعددة، تخللتها مشكلات متنوعة؛ إذ يوجد كثير من الدراسات السياسية التي تناولت الحياة السياسية المعاصرة في الكويت، التي يمكن اعتبارها إطاراً مباشراً لموضوع هذا البحث، ومن أهم الدراسات المكتبية – على سبيل المثال وليس الحصر – ما يأتي:

٣-١-١- الدراسة التي بعنوان "**التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩م**"[١٤]، **للدكتورة نجاة الجاسم**، وتناولت، فيما

(١٤) نجاة عبد القادر الجاسم، (١٩٧٣م)، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩م)، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ص ٢٠٥-٢٤٩.

تناولته، مفصلين أساسيين تأسيسيين من مفاصل التجربة الديموقراطية الكويتية، يمسّان مباشرة قضايا هذا البحث، ويمثلان منطلقاً سياسياً – تاريخياً يشير إلى ضرورة الاهتمام بدراسة توجهات الرأي العام الكويتي الذي يعكس الخصائص المميّزة لتركيبة المجتمع الكويتي ومساهمة قواه الفاعلة في تجربة ديموقراطية مميّزة عن مثيلاتها العربيات من جهة، ويشير – في الوقت ذاته – إلى نشأة الأزمات الدستورية، من جهة ثانية. وهذان المفصلان هما:

- **٣-١-١-١- أوّل وثيقة دستورية أصدرها الأهالي عام ١٩٢١م** في بداية عهد الشيخ أحمد الجابر أكدوا فيها أنهم لن يقبلوا إلّا بحاكم يوافق على إنشاء مجلس للشورى، بل ذهب الأهالي إلى أبعد من ذلك عندما حددوا ثلاثة أسماء من أفراد الأسرة الحاكمة يتم اختيار واحد منهم ليكون حاكماً على الكويت؛ مما دفع الأسرة الحاكمة إلى الاستجابة لهذه المطالب*.

- **٣-١-١-٢-** تناولت الدراسة أيضاً، الظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى **مطالبة الكويتيين عام ١٩٣٨م الحاكم بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقد شهدت الكويت أوّل تجمع سياسي عرف بـ "الكتلة الوطنية"، ثم ما لبث أن تشكل أوّل مجلس تشريعي بالانتخاب، وقد أثبتت الدراسة أن هذا المجلس كان يتمتع بصلاحيات واسعة، وأنه قد وضع ثاني وثيقة دستورية للكويت، ويلاحظ، من خلال دراسة هذه الوثيقة، أن المجلس سلب كثيراً من الصلاحيات التي كان يتمتع بها حكام الكويت من قبل، وأن الوثيقة لم**

* بعد وفاة الشيخ سالم الصباح عام ١٩٢١م قام الأهالي بترشيح كل من الشيخ أحمد الجابر والشيخ عبدالله السالم والشيخ حمد المبارك لتولي الحكم، واختارت الأسرة الحاكمة الشيخ أحمد الجابر ليكون حاكماً على الكويت.

تتمكن من تحديد مفهوم واضح للفصل بين السلطات، ولمّا تفاقم الخلاف بين المجلس والحاكم تمّ حلّ المجلس بعد نحو ستة أشهر من تاريخ إنشائه، مما أشار إلى وجود أزمة دستورية عميقة، كما أنه أرّخ لطريقة تجاوزها في الوقت نفسه.

- **٣-١-٢- الدراسة التي بعنوان "النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت"[١٥]، للدكتور عثمان عبد الملك الصالح**، وهي دراسة علمية رصينة، تناولت نشأة الكويت السياسية، وطبيعة نظام الحكم فيها قبل الاستقلال، وحلّلت الدستور المؤقت للفترة الانتقالية ما بين إعلان الاستقلال عام ١٩٦١م وتبني نظام الحكم النيابي عام ١٩٦٣م، كما حللت أسلوب نشأة الدستور الكويتي وخصائصه العامة، والسلطات العامة من حيث تكوين عناصر السلطة التنفيذية واختصاصاتها، بالإضافة إلى تحليل السلطة التشريعية، ونظام الانتخابات، واختصاصات مجلس الأمّة، ثم السلطة القضائية، والعلاقة بين السلطات. ومثلت هذه الدراسة مرجعاً رئيسياً لكثير من دراسات لاحقة. ولعل من أهم نتائج هذه الدراسة مما يتعلق بموضوع بحثنا ما يأتي:

- ٣-١-٢-١- التحليل العلمي الدقيق الواسع الذي قدمته الدراسة، في المجالين السياسي والقانوني، للمرحلة الانتقالية ما بين إعلان الاستقلال عام ١٩٦١م واعتماد النظام النيابي عام ١٩٦٣م، وهي تمثل مصدراً مهماً من مصادر المعرفة عن الجدل الذي كان قائماً عند إعداد الدستور، حيث إن التصويت على مشروع الدستور كان من الأعضاء المنتخبين من قبل الشعب، أي أن الوزراء وأبناء الأسرة الحاكمة الذين كانوا في لجنة إعداد الدستور لم يشاركوا في التصويت.

(١٥) عثمان عبد الملك الصالح، (١٩٨٩م)، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، ط١، كويت تايمز، الكويت، ص ص ١٨١-٧٣٩.

- **٣-١-٢-٢-** كشف الدراسة عن الاتجاهات السياسية للرأي العام الكويتي في تلك المرحلة، متمثلة في انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور الدائم.

- **٣-١-٢-٣-** تناول الدراسة لجملة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يعتبر الرأي العام انعكاساً لها، والتي ساعدت ممثلي الشعب على اختيار الديموقراطية النيابية وإقرارها في الدستور، وعلى التخلي عن نظام المجالس الاستشارية الذي كان سائداً من قبل في الكويت أو في منطقة الخليج العربي.

- **٣-١-٣- الدراسة التي بعنوان "السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، نشأتها، تطورها، العوامل المؤثرة فيها"[١٦]، للدكتور عادل الطبطبائي.** وقد ركزت الدراسة على الأزمات الدستورية التي شهدتها التجربة الديموقراطية الكويتية منذ عام ١٩٦٤م إلى نهاية الأزمة الدستورية عام ١٩٧٦ م، ومن ثم عودة الحياة النيابية عام ١٩٨١م، كما كانت عليه من قبل.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنها أشارت إلى قوة تأثير الرأي العام من خلال الضغوط التي مارسها نواب المجلس المنحل، بوصفهم ممثلين له، والبيانات التي أصدرتها بعض جمعيات النفع العام، وبعض التظاهرات أيضاً، بما يتيح المجال لتحديد توجهات الرأي العام الكويتي نحو المطالبة بمزيد من الاحتكام إلى نصوص الدستور المعنية بحقوق السلطة التشريعية من جهة، ومن جهة أخرى المطالبة بالتقيد بأحكام الدستور، وعودة الحياة البرلمانية،

(١٦) عادل الطبطبائي، (١٩٨٥م)، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها، ط ١، إصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص ص ٣١٩ – ٣٤٩.

ورفض مبدأ تنقيح الدستور، وعودة المجالس الاستشارية، وباتجاه المطالبة بمزيد من الحريات الديموقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية.

٣-١-٤- الدراسة التي بعنوان "**النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات**"[١٧]، **للدكتور عبد الرضا أسيري**. وقد تناولت عدة قضايا سياسية، حيث إنها ركزت على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعلى بعض القضايا التي يتناولها هذا البحث، واختتمت برؤية سياسية متفائلة لمستقبل النظام السياسي الكويتي، إذ صنفته على أنه النموذج الأقرب من باقي نماذج منطقة الخليج العربي إلى نماذج النظم الديموقراطية الغربية، وذلك نظراً إلى ما يمتلكه المجتمع الكويتي من مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل قاعدة داعمة لتلك الرؤية.

٣-٢- الدراسات التي تناولت اتجاهات الرأي العام الكويتي في النظام السياسي:

المقصود بها تلك الدراسات المنهجية العلمية التي تناولت اتجاهات الرأي العام الكويتي، أو بعضاً من قطاعاته الحيوية، في قضايا سياسية ذات علاقة مباشرة بما تتناوله هذه الدراسة من قضايا. ومن أهم تلك الدراسات:

٣-٢-١- الدراسة التي بعنوان "**المشاركة السياسية للمرأة الكويتية**"[١٨]، **لبندر عايد الظفيري**، وهي دراسة ميدانية متخصصة اعتمدت على رصد الاتجاهات المختلفة على الساحة الطلابية وهيئة التدريس بجامعة الكويت، نحو الاهتمام بالقضايا السياسية في الكويت، وبأوضاع المرأة الكويتية عموماً ولاسيما اشتغالها بالسياسة، ومصادر التأييد والمعارضة لقرار مشاركة المرأة في السياسة. وذلك من خلال تطبيق استبانة على

(١٧) عبد الرضا أسيري، (٢٠٠٠م)، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، ط١، مطابع الوطن، الكويت، ص ص ٦٩-٣٦٠.

(١٨) بندر عايد الظفيري، (١٩٩٥م)، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ص ص ٦٠ - ٧٥.

عينة من طلاب جامعة الكويت وطالباتها وأعضاء الهيئات التدريسية فيها، وقد بلغ حجم العينة (٢٤٥٦) مفردة، وتضمنت استمارة الاستبانة (٣٦) سؤالاً، واعتبر الباحث بندر الظفيري أن عينة الدراسة لا تمثل مجتمع الدراسة فحسب ولكنها تمثل المجتمع الكويتي بجميع مكوناته الاجتماعية ومستوياته ومشاربه واتجاهاته أيضاً. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

- أشار ٨٠,٨٪ من أفراد العينة إلى أنهم مهتمون بالقضايا السياسية المحلية، إمّا بشكل قوي، وإمّا إلى حد ما.
- تصور ٩٦,٣٪ من أفراد العينة أن المشاركة السياسية حق سياسي.
- اعتقد ٥١٪ من أفراد العينة أنه لا يمكن تحقيق التنمية في الكويت دون مشاركة المرأة.
- أشار ٥٥,٩٪ من أفراد العينة إلى أنهم لا يؤيدون عمل المرأة في مجال السياسة، وبلغت نسبة معارضة الإناث لعمل المرأة في مجال السياسة ٥٣,٥٪، ونسبة الذكور ٦٠,٥٪.
- توقعت العينة أن مصادر معارضة قرار مشاركة المرأة السياسية هي وفق الترتيب الآتي: (علماء الدين ٣٦,٦٪، ثم الأميون ٢١,٣٪، ثم الأزواج ٢١٪).
- توقعت العينة أن مصادر تأييد قرار مشاركة المرأة السياسية هي وفق الترتيب الآتي: (الجمعيات النسائية ٥٣,٥٪، ثم المثقفون والمفكرون ٤٢,٣٪).

وخلصت الدراسة إلى أن مجتمع جامعة الكويت لديه رفض ظاهر لقبول مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية بعامة، وفيما يتعلّق بإعطاء حق الترشح في الانتخابات النيابية بخاصة.

٣-٢-٢: الدراسة التي بعنوان "**المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: نظرة**

علمية تحليلية"[١٩]**، لمحمد العجمي**، وهي دراسة ميدانية استخدمت المسح الاجتماعي للوقوف على حالة المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، ومعوقات هذه المشاركة، من خلال تطبيق استبانة على **عينة عمدية من طلاب جامعة الكويت حددت حجمها بمئة مفردة، شملت ٥١ طالباً، و٤٩ طالبة.**

وبصرف النظر عن ضيق حجم العينة، وعن عمديتها، وعن خصوصيتها، وعن القطاع الطلابي المدروس، فإنها قد توجهت إلى قطاع من قطاعات الرأي العام، في قضية سياسية تتعلق بمبدأ توسيع المشاركة السياسية عن طريق منح المرأة حقوقها السياسية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية، وأن المشاركة السياسية للمرأة تحتل مطلباً أساسياً عند أفراد عينة البحث من طلاب الجامعة بوصفها مسألة ضرورية بنسبة ٦٨٪ من أفراد العينة، وبنسبة ٨٥٪ من الإناث منها.
- أن نسبة ٥٩٪ من أفراد العينة لا توافق على ضرورة دخول المرأة إلى البرلمان.
- أن نسبة ٥٥٪ من أفراد العينة ترى أن حصول المرأة على حق التصويت في الانتخابات دون حق الترشح مازال بعيداً.

وبناء على جملة الاستنتاجات السابقة، وغيرها، أوصت الدراسة بأن يعطى للمرأة حق التصويت في الانتخابات البرلمانية دون حقها في الترشح، كما هو الحال في انتخابات جمعيات النفع العام.

٣-٢-٣- الدراسة التي بعنوان "**خصوصية الديموقراطية الكويتية: تحليل نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن (١٩٩٦-٢٠٠٠م) ونظرة**

(١٩) محمد منيف العجمي، (٢٠٠٠م)، المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: نظرة تحليلية علمية، دار الجديد، بيروت، ص ص ١٦١-٢٠٥.

استشرافية لمستقبل الديموقراطية الكويتية[٢٠] **للدكتور عبد الله خليفة الشايجي**، وهي دراسة مكتبية في معظم صفحاتها، وتقدم مادة مرجعية غنية في مجال التحليل والمقارنة، أما الجانب الميداني الذي تناول الرأي العام من خلال المسح الاجتماعي فقد طبق الاستبانة على عينة من طلاب جامعة الكويت بلغ حجمها (١١٠) مفردات، كانت نتائج الاستجابة على النحو الآتي:

- **ما تقويمك لأداء مجلس الأمة الثامن ١٩٩٦م ودوره؟**

ج (ممتاز ٢,٧٪)، جيد (٢٠٪)، وسط (٧٦,٣٥٪).

- **هل تؤيد حل مجلس الأمة الكويتي حلاً دستورياً ؟**

ج (نعم ٢١٪)، (لا ٤١٪)، (أتحفظ ٢٦,٥٪)، (لا رأي ١١٪).

- **كيف تتم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟**

ج (جيد ٣,٦٪)، (وسط ٦٠٪)، (سيئة ٣,٦٪).

هذا، وقد ساق الباحث الاستبانة ونتائجها دليلاً على ما ذهب إليه فيما سبق من أجزاء البحث.

٣ -٢-٤- الدراسة التي بعنوان "**اتجاهات الكويتيين في الأزمة الدستورية عام ١٩٩٩م: حل مجلس الأمة**"[٢١] **للدكتورة معصومة صالح المبارك، والدكتور عبد الله مشعل العنزي، والدكتور حامد حافظ العبد الله**، وهي أول دراسة ميدانية كويتية تتوجه إلى الرأي العام في المجتمع الكويتي،

---

(٢٠) عبد الله خليفة الشايجي، (أبريل ١٩٩٩م)، خصوصية الديموقراطية الكويتية: تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن (١٩٩٦ – ٢٠٠٠م) ونظرة استشرافية لمستقبل الديموقراطية الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة ٢٤، العدد ٩٣، الكويت، ص ص ١٥ – ٦٥.

(٢١) معصومة صالح المبارك، وآخرون، (يوليو ٢٠٠٣م)، اتجاهات الكويتيين في الأزمة الدستورية عام ١٩٩٩م: (حل مجلس الأمة)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة ٢٩، العدد ١١٠، الكويت، ص ص ١٣ – ٦٢.

وتستهدف الوقوف على اتجاهات الكويتيين وآرائهم في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا سيّما بعد أن تكشفت للرأي العام مسببات عديدة للأزمة الدستورية عام ١٩٩٩م التي أدت إلى حل مجلس الأمة لأول مرة حلاً دستورياً، وذلك بإجراء انتخابات جديدة خلال شهرين من تاريخ الحل تطبيقاً للمادة ١٠٧ من الدستور الكويتي(٢٢). وتم ذلك باستخدام المسح الاجتماعي وتطبيق الاستبانة على عينة طبقية عشوائية مثلت مجتمع الدراسة، وشمل كل المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن مفهوم المشاركة في الحياة السياسية الذي يتضمن قبول نتائج الديموقراطية بمفهومها الواسع، ويتعدى حق المعارضة وانتقاد السلطة التنفيذية تحت قبة البرلمان لم يتحقق بعد.
- أن ٨٨٪ من أفراد عينة الدراسة تؤيد استخدام النائب للأدوات الدستورية، ومنها الاستجواب.
- أن معظم أفراد العينة قد أكد أن كلاً من إنجازات مجلس الأمة المنحل عام ١٩٩٩م وتشكيله وأداءه كان ضعيفاً، وأن قرار حله كان متوقعاً.
- أن معظم التيارات السياسية قد أجمعت على عدم الرضا العام عن تشكيل السلطة التنفيذية وأدائها.

٤ – منهج البحث وأدواته:

٤–١– أسلوب البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على الجمع بين الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية، وتهدف الدراسة المكتبية إلى جمع

(٢٢) مجلس الأمة، (٢٠٠١م)، دستور دولة الكويت ومذكرته التفسيرية وأحكام توارث الإمارة واللائحة الداخلية لمجلس الأمة، إدارة المراسم والعلاقات العامة، الكويت، ص ٣٢.

المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث من خلال الاطلاع على المراجع ذات العلاقة، بينما تهدف الدراسة المسحية الميدانية إلى قياس اتجاهات الرأي العام (Public Opinion Survey) والإجابة عن أسئلة البحث الرئيسية، وإلى اختبار مدى صحة فرضيته، وذلك من خلال استقصاء آراء عينة طبقية عشوائية والوقوف على التباينات في اتجاهاتها طبقاً للمتغيرات الديموجرافية للمواطنين الكويتيين والكويتيات، هذا بالإضافة إلى بعض المقابلات المعززة لمفردات البحث.

٤-٢- أدوات جمع المعلومات والبيانات:

٤-٢-١- تم الاطلاع على جملة المصادر والمراجع، والدراسات المكتبية السابقة ذات العلاقة بموضوعات البحث، بالإضافة إلى الدراسات الميدانية التي تخص موضوع الدراسة بصورة مباشرة.

٤-٢-٢- تم اختيار أداة الاستبانة لجمع بيانات هذا البحث، وقد تكونت الاستبانة من جزأين:

- الجزء الذي يهتم بالبيانات الشخصية لكل فرد من أفراد العينة.
- الجزء الذي يهتم بموضوع البحث الذي يتكون من اثنتي عشرة فقرة موجهة إلى جميع أفراد العينة.

وقد استخدم مقياس لكرت (LeKert) الخماسي لتحديد درجة الاستجابة (أوافق بشدّة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

وقد تمّ اختصارها في أثناء التحليل بمقياس متدرج من ثلاث نقاط (موافق، لا أدري، غير موافق).

٤- ٢ -٣- تم أيضاً، اختيار أداة المقابلة، لجمع المعلومات والآراء من عدّة شخصيات (سياسية، أو أكاديمية، أو اجتماعية، أو دينية) معروفة بمواقفها التي تمثل قطاعات مختلفة من الرأي العام، وذلك نظراً إلى ما تقتضيه متطلبات تكامل هذه الدراسة.

٤-٣ - التحليل الإحصائي:

بعد جمع الاستمارات، تمت مراجعتها، وترميزها، وإدخالها في الحاسب الآلي، ثم تحليلها باستخدام برنامج SPSS - Win، وقد استخدمت في التحليل الأساليب الإحصائية الآتية:

٤-٣-١- وصف العينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

٤-٣-٢- اختبار العبارات (السابقة) باستخدام الجداول المتقاطعة وأسلوب كا[٢] (تربيع)، وتم التحقق من معنوية العلاقة باستخدام (P-Value)، وقد اعتمد على أن مستوى المعنوية يجب ألا يقل عن (٠,٠٥ ٪)

٥- عينة الدراسة:

٥-١: تمّ تطبيق هذه الدراسة الميدانية على عينة من المجتمع الكويتي، وقد روعيت فيها الحدود الآتية:

٥-١-١- أن تشمل المواطنين الكويتيين حصراً من الذكور والإناث ممن أجاز لهم قانون الانتخاب حق المشاركة السياسية التامة تصويتاً وترشحاً*.

٥-١-٢- أن تكون العينة طبقية Stratified Sample بحسب متغيرات (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والوظيفة، والدائرة الانتخابية، والتوجّه السياسي، والدخل الشهري).

٥-١-٣- أن تكون العينة عشوائية.

* تم تحديد حجم العينة ونسبتها بناء على اقتراح الدكتور حسني إبراهيم حمدي، رئيس وحدة الدراسات الإحصائية بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، وذلك للحد من حماسة الإناث المتوقعة بفضل مبالغات الحملات الإعلامية الموجّهة لصالح القانون الذي يقرّ للنساء حق المشاركة السياسية، إذ كانت هذه الحملات على أشدها خلال فترة إجراء الدراسة.

٥-١-٤- أن تكون نسبة الذكور فيها ٦٦٪، ونسبة الإناث ٣٤٪*.

٥-٢- حجم العيّنة:

وفقاً للحدود السابقة، فإن حجم مجتمع الدراسة المراد تمثيله قد بلغ (١١٢) ألف ناخب وناخبة، ولتحقيق أغراض هذه الدراسة فإن عينة منه بحجم (١٢٠٠) مفردة كافية لذلك، بعد المحافظة على مبدأ العشوائية، ومبدأ النسبة. وقد اختار الباحث أكثر من هذا العدد لتجنب ما قد يقع من أخطاء في الدراسة، فتم إضافة (٤٩) مفردة لضمان الحصول على استجابة عالية، فكان حجم عينة الدراسة (١٢٤٩) مفردة.

٥-٣- الخصائص العامة للعينة:

يبيّن الجدول الآتي رقم (١) الخصائص الديموجرافية العامة للعينة المختارة:

الجدول رقم (١)

الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

الرقم	المتغير	العدد	النسبة٪
١	**العمر**		
	٢٥ عاماً فأقل	٢٣٨	١٩,١
	من ٢٥ إلى ٣٥	٥٢١	٤١,٩
	من ٣٥ إلى ٤٥	٣٣٧	٢٧,١
	٤٥ فأكثر	١٤٨	١١,٩
٢	**النوع**		
	ذكر	٨٢٣	٦٦
	أنثى	٤٢٦	٣٤

* صدر مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٥م في أثناء حل مجلس الأمة، سمح للنساء بالمشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٣م، ولكن تم رفض هذا القانون من قبل مجلس الأمة الجديد بتاريخ١٩٩٩/١١/٢٣م، ثم عاد مجلس الأمة، ووافق على إعطاء المرأة حقوقها السياسية بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٦م.

تابع/ الجدول رقم (١)
الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

الرقم	المتغير		العدد	النسبة٪
٣	**المستوى التعليمي**			
	متوسط فأقل		١٧٥	١٤,٣
	ثانوي أو معهد		٥٩٨	٤٨,٨
	جامعة الكويت وجامعات عربية		٣٢٨	٢٦,٨
	الجامعات الغربية		١٢٥	١٠,١
٤	**الوظيفة**			
	قطاع عام		٧٧٥	٦٣
	قطاع خاص أو مشترك		٢٢٦	١٩
	متقاعد		٨٧	٧
	لا يعمل (بطالة)		١١٤	٩
	تاجر		٢٨	٢
٥	**الدائرة الانتخابية**			
	(الاسم)	**الرقم**		
	الشرق	١	٢٤	١,٩
	المرقاب	٢	٢٣	١,٨
	القبلة	٣	٢٥	٢
	الدعية	٤	٢٧	٢,٢
	القادسية	٥	٣٤	٢,٧
	الفيحاء	٦	٣٦	٢,٩
	كيفان	٧	٣٢	٢,٦
	حولي	٨	٧١	٥,٧
	الروضة	٩	٣٣	٢,٦
	العديلية	١٠	٥٧	٤,٦
	الخالدية	١١	٥٧	٤,٦
	السالمية	١٢	٥٠	٤
	الرميثية	١٣	٦٧	٥,٤
	أبرق خيطان	١٤	٥٩	٤,٧

تابع/ الجدول رقم (١)
الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

الرقم	المتغير	العدد	النسبة٪
	الفروانية ١٥	٦٦	٥,٣
	العمرية ١٦	٧٠	٥,٦
	جليب الشيوخ ١٧	٦٥	٥,٢
	الصليبخات ١٨	٦٢	٥
	الجهراء الجديدة ١٩	٤٤	٣,٥
	الجهراء ٢٠	٢٢	١,٨
	الأحمدي ٢١	١٢٤	٩,٩
	الرقة ٢٢	٥٣	٤,٢
	الصباحية ٢٣	٦٩	٥,٥
	الفحيحيل ٢٤	٦٣	٥
	أم الهيمان ٢٥	١٦	١,٣
٦	**التيار السياسي**		
	المنبر الديموقراطي	٢١٢	١٧
	الاتجاه الإسلامي الشيعي	٧٤	٦
	التجمع الإسلامي السلفي	١٣٤	١١
	التجمع الدستوري (التجار)	٤٢	٣
	الحركة الدستورية (الإخوان المسلمون)	٨٩	٧
	الاتجاه القبلي	١٦٠	١٣
	مستقلون	٤٧١	٣٨
	أخرى	٥٩	٥
٧	**الدخل الشهري بالدينار الكويتي (١ د.ك يساوي نحو ٣$)**		
	٥٠٠ فأقل	٣٣٩	٢٨
	٥٠١ إلى ١٠٠٠	٦٤٢	٥٢
	١٠٠١ إلى ١٥٠٠	١٩١	١٦
	١٥٠١ فأكثر	٥٠	٤

يتضمن الجدول رقم (١) وصفاً عاماً لخصائص عينة الدراسة التي بلغ عدد مفرداتها (١٢٤٩) مفردة موزعة بنسب محددة على المتغيرات الديموجرافية الآتية:

٥- ٣ -١ - **متغير العمر**: شكلّت الشريحة العمرية من (٢٥-٣٥) عاماً معظم العينة، بنسبة ٤٢٪ تقريباً، وكانت أقلها الشريحة العمرية من (٤٥ عاماً فأكثر)، بنسبة ١٢٪ تقريباً.

٥-٣-٢- **متغير الجنس**: شكل الذكور ٦٦٪، وشكلت الإناث ٣٤٪.

٥-٣-٣- **متغير المستوى التعليمي:** كان معظم أفراد العينة ممن يحملون الشهادة الثانوية العامة أو المعاهد بنسبة بلغت ٤٩ ٪ تقريباً، وتلاهم حملة الشهادات الجامعية بنسبة ٢٧٪ تقريباً.

٥-٣-٤ - **متغير الوظيفة:** أغلبية أفراد العينة تعمل بالقطاع العام بنسبة ٦٣٪، أمّا نسبة من يعملون بالقطاع الخاص أو المشترك فكانت ١٩٪ فقط.

٥-٣-٥- **متغير الدائرة الانتخابية:** كان أكبر تركز لأفراد العينة في "الأحمدي"، وهي الدائرة الانتخابية (٢١) وذلك بنسبة ٩,٩٪، وأقل تركز للعينة في "أم الهيمان"، وهي الدائرة الانتخابية رقم (٢٥) وذلك بنسبة ١,٣٪.

٥-٣-٦ - **متغير التوجّه السياسي:**

- شكل المستقلون معظم أفراد العينة بنسبة ٣٨٪.
- شكل الذين يصنفون أنفسهم من المنتمين إلى المنبر الديموقراطي نسبة ١٧٪ (تيار ليبرالي).
- شكل الاتجاه القبلي نسبة ١٣٪.
- شكل الاتجاه السلفي نسبة ١١٪.
- شكلت الحركة الدستورية (الإخوان المسلمون)٧٪.
- شكل الاتجاه الإسلامي الشيعي نسبة ٦٪.

٥-٣-٧- متغير الدخل الشهري:

- معظم أفراد العينة ممن يراوح دخلهم الشهري بين ٥٠٠-١٠٠٠ د. ك، بنسبة ٥٢٪.
- شكل الذين دخلهم أقل من ٥٠٠ د. ك نسبة ٢٨٪.
- شكل الذين يزيد دخلهم الشهري على ١٥٠٠ د. ك نسبة ٤٪.

واستناداً إلى ما تقدم، فإنه يمكن وصف العينة بأن معظمها من (الفئات الشابة، والذكور، والمستوى التعليمي المتوسط - ثانوية عامة أو معهد -، وموظفي القطاع العام، ومستقلين سياسياً ومتوسطي الدخل الشهري). وبهذه المواصفات العامة فإنّ عينة الدراسة تتطابق إلى حد ما مع المواصفات العامة لمجتمع الدراسة(٢٣).

٦ - مناقشة النتائج وتحليلها ودلالاتها الإحصائية:

يناقش هذا الجزء أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتحليلها وبيان دلالاتها الإحصائية، ومن ثمّ اختبار الفرض الإحصائي الصفري القائل بأنه لا يوجد تأثير لمتغيرات الدراسة من حيث (العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والوظيفة، والدائرة الانتخابية، والاتجاه السياسي، والدخل الشهري).

يتكرر الجدل السياسي باستمرار في أثناء الحملات الانتخابية، في التجربة الديموقراطية وما يتضمنه الدستور بهذا الشأن، حيث يتوزع الطرح بين مؤيد ومعارض، ومناقش بحدة حيناً وبهدوء حيناً آخر، حيث يرى بعضهم: أنّ الديموقراطية لا يمكن أن تترسخ في الكويت ما لم يكن الدستور هو الذي يحدد العلاقة بين السلطتين ويحكمها، ويؤكد سامي المنيس (عضو مجلس أمة سابق) أن النظام الديموقراطي قد لقي معارضة داخل الأسرة الحاكمة عندما

(٢٣) وزارة التخطيط، (٢٠٠١م)، المجموعة الإحصائية السنوية، قطاع الإحصاء والمعلومات، دولة الكويت، ص ص ٣٦ - ٥٤.

تبنّى الشيخ عبد الله السالم هذا المنهج عام ١٩٦٢م[٢٤].. وأن السلطة التنفيذية لا تؤمن بالمشاركة السياسية، وأنها تسعى، أحياناً، إلى تعطيل الحياة النيابية، أو إعاقتها عن طريق التغاضي عن الانتخابات الفرعية إذا كانت قبليّة أو طائفية، على الرغم من أن هذه الانتخابات ممنوعة قانونياً، وقد بدّل عضو مجلس أمة ووزير سابق دائرته الانتخابية ناجياً بتوجهاته وآرائه من هذه الانتخابات[٢٥]، ويرى البعض الآخر أن نظام الشورى الإسلامية يشكل قيماً حضارية وإنسانية ودينية يجب الأخذ بها لتطوير المجتمع، وأن الشورى هي الوسيلة المثلى لصنع القرار[٢٦].

وبسبب هذه التباينات بين النخب السياسية في القضايا التي يثار حولها الجدل السياسي باستمرار في المجتمع الكويتي، توجهت هذه الدراسة إلى الرأي العام لمعرفة اتجاهاته، بوصف الرأي العام ظاهرة تمثل مخرجاً رئيساً من مخرجات التنشئة السياسية والاجتماعية، ويعكس قيم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع في فترة زمنية محدّدة.

ويبيّن الجدول رقم (٢) استجابة أفراد عينة الدراسة إلى اثنتي عشرة فقرة، صممت في مجملها لقياس اتجاهات أفراد العينة وآرائهم. وقد قسمت هذه الاتجاهات والآراء إلى أربع قضايا سياسية رئيسية بهدف الإجابة عن أسئلة البحث، واختبار صحة الفرضية.

---

(٢٤) سامي المنيس، (مرشح لمجلس الأمة)، (١٩٩٩/٧/٢م)، المؤتمر الصحفي المنشور بصحيفة القبس الكويتية، عدد ٩٣٥١، ص ٢٢.

(٢٥) د. عبد المحسن المدعج، (عضو مجلس أمة ووزير سابق)، (١٩٩٩/٦/١م)، مؤتمر صحفي، منشور بصحيفة القبس الكويتية، عدد رقم ٩٣٣٢، ص ١٨.

(٢٦) عبد العزيز عبد الله الحبيب، (٢٠٠٣م)، (مرشح لمجلس الأمة)، البرنامج الانتخابي، اللجنة الإعلامية للمرشح، الكويت.

الجدول رقم (٢)
استجابة أفراد العينة (بغض النظر عن المتغيرات الديموجرافية)

*N = 1249

الرقم	الفقرة	أوافق		لاأدري		غير موافق	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	الاحتكام للدستور هو الأساس الذي ينظم العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية).	١٠٧١	٨٦	٩٦	٨	٧٠	٦
٢	العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) أوجدت إحباطاً سياسياً لديك (عدم رضا).	٩٦٤	٧٨	١٥٧	١٣	١١٠	٩
٣	الديموقراطية النيابية الغربية يجب أن تكون هي النظام السياسي للمجتمع الكويتي.	٨٧٧	٧١	١٤٦	١٢	٢٠٦	١٧
٤	الانتخابات الفرعية (قبلية، عائلية، طائفية) تعتبر تجسيداً لمبدأ الديموقراطية.	٥٢٦	٤٣	١٨٥	١٥	٥١٩	٤٢
٥	الشورى الإسلامية يجب أن تكون النظام السياسي للمجتمع الكويتي.	٨٣٧	٦٨	١٧٢	١٤	٢٢١	١٨
٦	من مصلحة الكويت أن تكون الانتخابات وفق الأحزاب السياسية ومبادئها.	٤٠٥	٣٣	٢٠٩	١٧	٦١٣	٥٠
٧	الوظيفة الرئيسية لأعضاء مجلس الأمة هي تقديم الخدمات لأبناء الدائرة.	٧٤٢	٦٠	٢٣٣	١٩	٢٦٢	٢١
٨	حق المرأة في المشاركة السياسية هو دعم للديموقراطية.	٥٩٤	٤٨	١٥٧	١٣	٤٨٥	٣٩
٩	المصلحة العامة تقتضي عدم وجود مجلس أمة (برلمان) على الإطلاق.	١٩٠	١٥	١٣٤	١١	٩١٣	٧٤
١٠	من مصلحة الكويت قيام مجلس استشاري بدلاً من مجلس الأمة على نمط الدول الخليجية الأخرى.	٢٩٩	٢٤	١٨٦	١٥	٧٥٢	٦١
١١	المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي الرقابة والتشريع.	٩١٣	٧٤	١١٣	٩	٢١١	١٧
١٢	من مصلحة الكويت وجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة.	٧٠٤	٥٧	١٤٩	١٢	٣٨٨	٣١

* سيتم ملاحظة وجود بعض القيم المفقودة.

٦-١- القضية الأولى (طبيعة النظام السياسي في دولة الكويت):

إن مفهوم طبيعة النظام الديموقراطي النيابي في دولة الكويت مفهوم واضح جداً؛ فقد نصت المادة السادسة من الدستور على أن "**نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعها**"[٢٧]. **ويأخذ الدستور كذلك بالديموقراطية النيابية التي تقوم على أساس أن ينتخب الشعب من ينوبون عنه في مباشرة السلطة.**

ويتمتع مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) بسلطات حقيقية في مجالات التشريع والرقابة وإقرار الموازنة العامة للدولة. وقد وضع الدستور الكويتي وسائل عديدة تحت تصرف عضو مجلس الأمة (النائب) يستطيع من خلالها مراقبة السلطة التنفيذية، ابتداءً من إبداء الرغبات وصولاً إلى طرح الثقة بالوزير، والأخطر من هذا هو إعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء، ومن ثم إجبار الحكومة بأكملها على الاستقالة[٢٨].

ويمارس الناخب الكويتي حقه في انتخاب من يريد من المرشحين المتنافسين على تمثيل الشعب في مجلس الأمة؛ إذ إن ذلك ما يقرّه الدستور، وهو أساس نظام الحكم الديموقراطي في دولة الكويت، وإذا كان المواطن الكويتي يمارس الحياة الديموقراطية فعلاً .. فما إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات (٣، ٥، ٩، ١٠، ١٢) التي تضمنها الجدول السابق رقم (٢)، والتي عبرت عن اتجاهات الناخب الكويتي في النظام السياسي المفضل لديه ؟ (ويمكن توضيح الاستجابة من خلال الجدول الآتي رقم "٣").

(٢٧) مجلس الأمة، دستور دولة الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.
(٢٨) المرجع السابق نفسه، ص٣١.

الجدول رقم (٣)
استجابة أفراد عينة الدراسة للقضية الأولى
(بغض النظر عن المتغيرات الديموجرافية)

م	الفقرة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
٣	الديموقراطية النيابية يجب أن تكون هي النظام السياسي للمجتمع الكويتي.	٨٧٧	٧١٪	١٤٦	١٢٪	٢٠٦	١٧٪
٥	الشورى الإسلامية يجب أن تكون هي النظام السياسي للمجتمع الكويتي.	٨٣٧	٦٨ ٪	١٧٢	١٤ ٪	٢٢١	١٨٪
٩	المصلحة العامة تقتضي عدم وجود مجلس أمة (برلمان) على الإطلاق.	١٩٠	١٥٪	١٣٤	١١٪	٩١٣	٧٤٪
١٠	من مصلحة الكويت قيام مجلس استشاري بدلاً من مجلس الأمة على نمط دول الخليج الأخرى.	٢٩٩	٢٤٪	١٨٦	١٥٪	٧٥٢	٦١٪
١٢	من مصلحة الكويت وجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة.	٧٠٤	٥٧٪	١٤٩	١٢٪	٣٨٨	٣١٪

٦-١-١- عندما سئل أفراد العينة: هل "الديموقراطية النيابية يجب أن تكون هي النظام السياسي للمجتمع الكويتي"؟ أجاب ٧١٪ بالإيجاب، وعارض ١٧٪، بينما ١٢٪ لم يحددوا رأياً.

٦-١-٢- وعند سؤال أفراد العينة: هل "الشورى الإسلامية يجب أن تكون هي النظام السياسي للمجتمع الكويتي"؟ أجاب ٦٨٪ بالإيجاب، وعارض ١٨٪، بينما ١٤٪ لم يحددوا رأياً.

٦-١-٣- وعندما سئل أفراد العينة: هل "المصلحة العامة تقتضي عدم وجود مجلس أمة (برلمان) على الإطلاق"؟ أجاب ١٥٪ بالإيجاب، وعارض ٧٤٪، بينما ١١٪ لم يحددوا رأياً.

٦-١-٤- وعندما سئل أفراد العينة: هل "من مصلحة الكويت قيام مجلس استشاري بدلاً من مجلس الأمة على نمط الدول الخليجية الأخرى"؟ أجاب ٢٤٪ بالإيجاب، وعارض ٦١٪، بينما ١٥٪ لم يحددوا رأياً.

٦-١-٥- وعندما سئل أفراد العينة: هل "من مصلحة الكويت وجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة"؟ أجاب ٥٧٪ بالإيجاب، وعارض ٣١٪، بينما ١٢٪ لم يحددوا رأياً.

وبناءً عليه، تستخلص النتائج الآتية:

أ - إن معظم الكويتيين - وبنسبة مرتفعة ٧١٪ و٦٨٪ - يؤيدون أن تكون الديموقراطية النيابية والشورى الإسلامية أساسين لمقومات النظام السياسي الكويتي، على الرغم من أن هذين المبدأين يتعارضان بعامة، وفي نواحي التطبيق بخاصة؛ إذ إن مفهوم النظام الديموقراطي النيابي يقوم أساساً على مبدأ فصل السلطات وتعاونها، وما يترتب على ذلك من تحالفات سياسية، بينما طبيعة الشورى الإسلامية لا تنسجم مع الطرح السابق[٢٩]، مما يشير إلى وجود لبس لدى أفراد العينة بين مفهوم الشورى الإسلامية ومفهوم الديموقراطية النيابية.

ب - بناء على النتيجة السابقة يمكن التأكيد أن ٣٥٪ تقريباً من أفراد العينة يفرقون بين المفهومين السابقين، وهما اتجاهان: اتجاه الفقرة ٥ الذي عارض الشورى الإسلامية بنسبة ١٨٪، واتجاه الفقرة ٣ الذي عارض الديموقراطية النيابية بنسبة ١٧٪، وكلا الاتجاهين عارض وجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة في الفقرة ١٢ وبنسبة ٣١٪، مما يشير إلى وجود اتجاهين واعيين لملابسات الموضوع، لكنهما متباينان، ومما يؤكد ذلك وجود مثل هذا التباين لدى اتجاهين من النخبة الثقافية؛ **الاتجاه الأول** يرى أنه لابد من تغيير الدستور؛ إذ إنه لا يستقيم أن نقول: دين الدولة الإسلام (المادة الثانية من الدستور). ثم نقول: نظام الحكم

(٢٩) مصطفى محمود عفيفي، (يوليو ١٩٩٩م)، الديموقراطية السياسية بين الواقع والطموحات المستقبلية: بحث تحليلي وتطبيق مقارن بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الحقوق، السنة ٢٣، العدد الثاني، جامعة الكويت، ص ص ١٧٥ - ١٨٥.

ديموقراطي (المادة السادسة من الدستور). فالواجب أن نقول الشورى هي نظام الحكم(٣٠).

أما **الاتجاه الثاني** فيرى أنه "لا مجال لتطبيق الشورى الإسلامية؛ لأنها ليست نظاماً للحكم، ولكنها مجرد فكرة سياسية، أما الديموقراطية النيابية فهي مطبقة وأثبتت فاعلية"(٣١).

جـ- معظم أفراد العينة، وبنسبة ٧٤٪، قد عارضوا في الفقرة (٩) عدم وجود مجلس أمة (برلمان) على الإطلاق. وهي أعلى نسبة مئوية موجودة في الجدول رقم (٣)، مما يؤكد أن معظم أفراد العينة يفضلون ممارسة الحياة الديموقراطية.

٦-٢- القضية الثانية (العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية):

الدستور مصدر النظام القانوني في الدولة ومرجعه الدائم، فالدستور هو الضمانة الأولى لخضوع المؤسسات السياسية في الدولة للقانون، فبموجب أحكام الدستور تنشأ السلطات المختلفة، وتتحدد صلاحياتها وتخصصاتها ومسؤولياتها ووسائل ممارساتها للسلطات، وكيفية رقابتها ومحاسبتها على مسؤولياتها في الوقت نفسه. ويترتب على ذلك التزام هذه السلطات جميعها بنصوص الدستور(٣٢).

هذا.، وقد نصت المادة (٥٠) من دستور دولة الكويت على أن "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور".

لذا فإن مبدأ التزام أحكام الدستور هو الأساس الذي يجب أن يحكم وينظم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بوصفهما سلطتين مستقلة إحداهما

(٣٠) د. أحمد المزيني، (الأمين العام لجماعة الشورى الإسلامية)، (١٩/١/٢٠٠٣م)، مجلة الزمن، العدد٢١٤، ص ص ٨-٩.

(٣١) د. أحمد البغدادي، (عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت)، (١٧/١١/٢٠٠٣م)، مقابلة.

(٣٢) عبد الرحمن الغنيم، (وزير سابق)، (١٤/١٠/٢٠٠٣)، مقابلة.

عن الأخرى، في اختصاص كل منهما، وسلطتين متعاونتين إحداهما مع الأخرى، في السلطات العامة، وفي وقت واحد. وحرصاً على تحقيق هذا المبدأ فقد دعمه الدستور بتوفير آلية دستورية للرقابة المتبادلة، وذلك وفق نصوص المواد (١٠١، ١٠٢، ١٠٧). إضافة إلى ما ورد في نصوص المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت فيما يتعلق بالمواد (٥٠، ١٠١، ١٠٢)؛ فقد نصت المادة (١٠١) على أن "**كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته، وإذا قرّر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة، ويقدم استقالته فوراً. ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلّا بناء على رغبة أو طلب موقع من عشرة أعضاء إثر مناقشة استجواب موجه إليه. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه.**

ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ما عدا الوزراء، ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة.

كما نصت المادة (١٠٢) على ما يأتي: "**لا يتولّى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يُطرح في مجلس الأمة موضوعُ الثقة به.**

ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة – بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة – عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة.

وفي حالة الحل، إذا قرر المجلس الجديد بالأغلبية ذاتها عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلاً منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتشكل وزارة جديدة[٣٣].

وبالمقابل فإن هناك وسائل حددها الدستور تستطيع السلطة التنفيذية من خلالها التأثير على عمل مجلس الأمة من أهمها:

(٣٣) د. علي الباز، (لا يوجد تاريخ للنشر)، السلطات العامة في النظام الدستوري الكويتي (دراسة مقارنة)، إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية، الكويت، ص ص ٢٨٣–٣٠٩.

- اعتبار الوزراء أعضاء في مجلس الأمة بحكم مناصبهم. (المادة ٨٠).
- دعوة مجلس الأمة للانعقاد في الظروف العادية والاستثنائية (المواد ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩)، وكذلك فض دور الانعقاد.
- للأمير أن يؤجل اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهراً. (المادة ١٠٦).
- كذلك للأمير – وهذا أخطر الإجراءات – أن يحل مجلس الأمة، بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس للأسباب ذاتها مرة أخرى، على أن تجرى انتخابات جديدة خلال مدة لا تتجاوز شهرين. (المادة ١٠٧)[٣٤].

لكن، وعلى الرغم من كل النصوص الدستورية وآلياتها وكفاءتها، فقد شهدت العلاقة بين السلطتين أزمات دستورية وتوترات عديدة، الأمر الذي ترك تأثيراً عميقاً لها في أوساط الرأي العام الكويتي واتجاهاته، دلّلت عليه نتيجة إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرتين (١، ٢) من الجدول رقم (٢). ويمكن توضيح ذلك ببيانات الجدول الآتي رقم (٤):

الجدول رقم (٤)

إجابة أفراد العينة عن القضية الثانية

م	الفقرة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
١	الاحتكام إلى الدستور هو الأساس الذي ينظم العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية).	١٠٧١	٨٦ ٪	٩٦		٧٠	٦٪
٢	العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) أوجدت إحباطاً سياسياً لديك (عدم رضا).	٩٦٤	٧٨٪	١٥٧	١٣٪	١١٠	٩٪

(٣٤) د. علي الباز، المرجع السابق نفسه، ص ص ١٤٣ – ١٥٥.

يتبين من خلال الجدول رقم (٤):

٦-٢-١- أن الاحتكام إلى الدستور هو الأساس الذي ينظم العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية)، قد لاقى شبه إجماع من أفراد العينة بنسبة ٨٦٪، وهي أعلى نسبة موافقة من بيانات الاستبانة كلها.

٦-٢-٢- أن العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) أوجدت إحباطاً سياسياً أو عدم رضا، كانت لدى ٧٨٪ من أفراد العينة، وهي ثاني أعلى نسبة في بيانات الاستبانة كلها.

ومن خلال هذه النتائج يتبين ما يلي:

أن الرأي العام الكويتي يحس إحساساً ملموساً بميزات كفاءة الدستور الكويتي وفاعليته وقدرته على تنظيم العلاقة بين السلطتين (التشريعيّة والتنفيذية) لكنه محبط بسبب عدم احتكام هاتين السلطتين إليه.

٦-٣- القضية الثالثة (المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة):

يعتبر الاختصاص التشريعي من أهم اختصاصات مجلس الأمة، فقد نصت المادة (٧٩) من الدستور على ما يأتي: "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير"، ونصت المادة (١٠٩) على أن "لعضو مجلس الأمة حق اقتراح القوانين. وكل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه مجلس الأمة لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد ذاته" إضافة إلى ما تنص عليه مواد الدستور المعنونة بـ (الفصل الثالث – السلطة التشريعية) من المادة (٧٩) إلى المادة (١٢٢). وكذا الاختصاص المالي، حيث نصت المادة (١٣٤) من الدستور على أن "الضرائب العامة وتعديلها وإلغاءها لا يكون إلا بقانون"، واختصاص الموازنة العامة وفق نص المادة (١٤٤) من الدستور "تصدر الميزانية العامة بقانون" إضافة إلى اختصاص الرقابة على المال العام والموازنة العامة، كما نصت المواد (١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦) من الدستور.

وبناء على جملة هذه المهام، وعلى رأسها المهام التشريعية، يعتبر عضو مجلس الأمة مفرغاً لمباشرة مهامه.

وحين سئل أفراد العينة عن آرائهم في قضية المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة باستخدام الفقرتين (٧، ١٢) من فقرات الاستبانة في الجدول رقم (٢)، كانت إجاباتهم على النحو الذي يوضحها الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

إجابة أفراد العينة عن القضية الثالثة

م	الفقرة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
٧	المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي تقديم الخدمات لأبناء الدائرة الانتخابية.	٧٤٢	٦٠٪	٢٣٣	١٩٪	٢٦٢	٢١٪
١١	المهمَّة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي التشريع والرقابة.	٩١٣	٧٤٪	١١٣	٩ ٪	٢١١	١٧٪

يتبين من خلال الجدول السابق ما يأتي:

٦-٣-١- وافق ٦٠٪ من أفراد عينة الدراسة على أن المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي تقديم الخدمات لأبناء الدائرة. وعارض ذلك ٢١٪، بينما ١٩ ٪ لم يبدوا رأياً.

٦-٣-٢- وافق ٧٤ ٪ من أفراد عينة الدراسة على أن المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي (التشريع والرقابة)، وعارض ذلك ١٧ ٪، بينما ٩ ٪ لم يبدوا رأياً.

ومن ذلك يمكن استنتاج ما يلي:

أ - أن نسبة ٦٠٪، و ٧٤٪ من أفراد العينة قد وافقوا على أن تكون المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي (تقديم الخدمات لأبناء الدائرة والتشريع والرقابة) معاً. وهما مهمتان متعارضتان، مما يشير إلى وجود

لبس لدى عدد كبير من أفراد النسبتين، إذ إنهم لم يفرقوا بين هاتين المهمتين المتعارضتين.

ب – أن نسبة ٢١٪ من أفراد العينة غير موافقة على أن تكون المهمة الأساسية الأولى للأعضاء هي تقديم الخدمات، بينما نسبة ١٧٪ غير موافقة على أن تكون المهمة الأساسية للأعضاء هي التشريع والرقابة، مما يشير إلى أن نسبة ٣٨٪(مجموع نسبتي غير الموافقين في الفقرتين السابقتين من الجدول رقم٥) من أفراد العينة قادرون على التفريق بين المهمتين بدقة.

٦–٤– القضية الرابعة (توسيع المشاركة السياسية):

تعتبر المشاركة السياسية عنصراً من أهم العناصر الأساسية التي توفر التفافاً حول النظام السياسيّ، كونها نوعاً منظماً من أنواع النشاط السياسي الإيجابي الذي يهدف إلى التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، ويشكّل غياب هذه المشاركة تقويضاً لدعائم شرعية نظام الحكم(٣٥).

هذه الرؤية السياسية المعاصرة لم تكن منفصلة عن تاريخ التطوّر السياسي الكويتي منذ مطلع القرن الماضي، ومازالت مستمرة.

وقد رسّخ الدستور الكويتي مبدأ المشاركة السياسية من خلال النصوص التي جاءت في المواد (٧، ٨، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٤٤، ٥٠، ٦٥، ١٧٥، ١٨١) التي تشمل جميع الظروف والأحوال والأزمنة، وضمنت ألّا ينفرد أحد بالحكم. وقد نصت المادة (٢٩) على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين(٣٦). إلا أن القانون الانتخابي رقم

(٣٥) أرسل جيه دالتون، (١٩٩٦م)، دور المواطن السياسي في الديموقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، (ترجمة أحمد المجذوبة)، ط١، دار البشير، الأردن، ص ص ٢٠٦ – ٢٥٣.

(٣٦) د. عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٠٧ – ٨٦٥.

(٣٥) لسنة ١٩٦٢م استثنى النساء من حق المشاركة السياسية انتخاباً أو ترشحاً لمجلس الأمة (البرلمان)، مما أدّى إلى استبعادهن من الانتخاب أو الترشح خلال كل الدورات الانتخابية لمجلس الأمّة[٣٧]، وقد جرت عدّة محاولات لتعديل هذا القانون الانتخابي، ومن أهمّها وأحدثها المرسوم بقانون رقم (٩) الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٥م الذي أجاز للمرأة الكويتية حقها في المشاركة السياسية انتخاباً وترشحاً إلى عضوية مجلس الأمة بدءاً من انتخابات ٢٠٠٣م إلا أن مجلس الأمة قد رفض الموافقة على هذا المرسوم بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٣م[٣٨]. مما أثار جدلاً واسعاً في أوساط الرأي العام بين مؤيد ومعارض، وأعيد طرح قضيّة المشاركة السياسية على أوسع نطاق؛ إذ إن مفهوم المشاركة السياسية لاينحصر بحق المرأة في الترشح إلى مجلس الأمة أو في حق الانتخاب وحسب ولكنه يشمل أيضاً المشاركة السياسية للأفراد والجماعات والمنظمات والنقابات والجمعيات والأحزاب، في أنشطة سياسية تبدأ من قاع المجتمع وتنتهي بأعلى هيئات سياسية فيه.

وقد شهدت الكويت صيغاً عدة للمشاركة السياسية في أعلى الهيئات راوحت بين الانتخاب والتعيين. إلا أن هذه الدراسة ستركز على القضية الرابعة (توسيع المشاركة السياسية) في إطار الانتخاب إلى مجلس الأمة وفي ثلاثة جوانب حساسة من جوانب هذا البحث، مثلتها الفقرات (٤، و٦، و٨) من فقرات الاستبانة في الجدول رقم (٢)، وكانت إجابة أفراد عينة الدراسة عن الفقرات المذكورة وفق ما يوضحه الجدول رقم (٦).

---

(٣٧) وزارة الداخلية، (١٩٩٩م)، قانون الانتخابات، رقم ٣٥ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، إدارة العلاقات العامة، الكويت، ص ٦.

(٣٨) مجلس الأمة، (لجنة الداخلية والدفاع)، (٢٠٠٣م)، مرسوم قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٩م، إدارة المراسم والعلاقات العامة، الكويت.

الجدول رقم (٦)
إجابة أفراد العينة عن القضية الرابعة

م	الفقرة	موافق		لا أدري		غير موافق	
		العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
٤	الانتخابات الفرعية (قبلية، عائلية طائفية) تعد تجسيداً لمبدأ الديموقراطية.	٥٢٦	٤٣٪	١٨٥	١٥٪	٥١٩	٤٢٪
٦	من مصلحة الكويت أن تكون الانتخابات وفق الأحزاب السياسية ومبادئها وبرامجها.	٤٠٥	٣٣٪	٢٠٩	١٧٪	٦١٣	٥٠٪
٨	حق المرأة في المشاركة السياسية هو دعم للديموقراطية.	٥٩٤	٤٨٪	١٥٧	١٣٪	٤٨٥	٣٩٪

يتبين من خلال بيان الجدول رقم (٦) ما يأتي:

٦-٤-١- أن ٤٣٪ من أفراد عينة الدراسة وافقوا على أن الانتخابات الفرعية تعد تجسيداً لمبدأ الديموقراطية، وعارض ذلك ٤٢٪، بينما ١٥٪ لم يبدوا رأياً.

٦-٤-٢- أن ٣٣٪ من أفراد عيّنة الدراسة قد وافقوا على أن من مصلحة الكويت أن تكون الانتخابات وفق الأحزاب السياسية ومبادئها وبرامجها، وعارض ذلك ٥٠٪، بينما ١٧٪ لم يبدوا رأياً.

٦-٤-٣- أن ٤٨٪ من أفراد عينة الدراسة قد وافقوا على أن حق المرأة في المشاركة السياسية هو دعم للديموقراطية، وعارض ذلك ٣٩٪، بينما ١٣٪ لم يبدوا رأياً.

يتبين من هذه النتائج ما يأتي:

أ - هناك انقسام بين أفراد مجتمع الدراسة في كون الانتخابات الفرعية تجسيداً لمبدأ الديموقراطية أو مسخاً لها.

ب - الاتجاهات السياسية التي ترغب في أن تكون الانتخابات على أسس سياسية حزبية مازالت ضعيفة نسبياً، وغير مرغوبة لدى أكبر نسبة من أفراد العينة.

جـ - الاتجاه الذي يؤيد حق المرأة في المشاركة السياسية يشير إلى إمكانية تزايد المؤيدين له. (مقارنة مع الدراسات السابقة).

د – الاتجاه المؤيد للانتخابات القبلية أو الطائفية أو العائلية لا يزال أقوى من الاتجاه الذي يؤيد الانتخابات على أسس حزبية.

٦–٥– تباينات المتغيرات الديموجرافية:

يتناول هذا الجزء تباينات المتغيرات الديموجرافية بناء على مدى مصداقية الفرضية القائلة: "لا توجد تباينات **ذات دلالة إحصائية بين توجهات أفراد العينة من حيث المتغيرات الديموجرافية". والجدول رقم (٧) يوضح هذه التباينات.**

الجدول رقم (٧)

التباين في اتجاهات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديموجرافية

م	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
١	*٠,٠٣٤	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٢	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	٠,١٧٦
٢	٠,١٧٢	**٠,٠٠٠	*٠,٠٢٦	**٠,٠٠٧	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠١	٠,٢٨٢
٣	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٢	**٠,٠٠٠	٠,٤٦٥	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠
٤	٠,١١٨	**٠,٠٠٥	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٦	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠
٥	*٠,٠٤٩	**٠,٠٠٤	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٣	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	*٠,٠١٤
٦	**٠.٠٠٠	**٠,٠٠١	**٠,٠٠٠	٠,٠٨٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠١
٧	٠,٢١٠	٠,٢٢١	**٠,٠٠٠	*٠,٠٢١	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٤
٨	*٠,٠٤٣	٠,٢١٤	**٠,٠٠٠	٠,١٩١	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	*٠,٠٣٨
٩	**٠,٠٠٠	٠,٠٧١	٠,٥٦٦	٠,٦٤٦	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠
١٠	**٠,٠٠٢	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٦	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠
١١	**٠,٠٠٠	*٠,٠١٨	*٠,٠١٩	٠,٠٧٤	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠
١٢	**٠,٠٠٠	*٠,٠٤٣	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٣	**٠,٠٠٠	**٠,٠٠٠	*٠,٠١٤

الأرقام المتسلسلة ١–١٢ تمثل الفقرات التي تضمنها الجدول رقم (٢).

الأرقام داخل خانات الجدول تبين قيم P.

** تباين شديد ≤ ٠,٠١٠

* تباين بسيط ≤ ٠,٠١٠ – إلى ≤ ٠,٠٥٠

يظهر الجدول رقم (٧) تباينات ذات دلالات إحصائية بين توجّهات أفراد العيّنة في كثير من الاتجاهات بعامة، وفي متغيري الدائرة الانتخابية والتوجّه السياسي بخاصة، إذ يوجد بينها تباينات في الاتجاهات كلها.

٦-٥ - ١ - الاتجاهات نحو الاحتكام إلى الدستور:

الفقرة رقم (١) - وهي "الاحتكام إلى الدستور هو الأساس الذي ينظم العلاقة بين السلطتين" التشريعية والتنفيذية "- تقيس تلك الاتجاهات، حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول وجود تباينات ذات دلالات إحصائية بين توجهات أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموجرافية كلها ما عدا متغيري (العمر، والدخل الشهري)، والجدول رقم (١/٧) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١/٧)

التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الاحتكام إلى الدستور تبعاً للمتغيرات الديمواجرافية في الفقرة (١)

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
١	٠,٠٣٤*	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٢**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,١٧٦

٦-٥-١-١- متغيّر الجنس: كانت رغبة النساء في مبدأ الاحتكام إلى الدستور أكبر من رغبة الرجال؛ إذ إنها بلغت ٩٣٪، بينما كانت عند الرجال ٨٤٪.

٦-٥-١-٢- متغيّر التعليم: كانت رغبة الفئة التي حصلت على التعليم الجامعي وما فوق هي أكثر فئات المتعلمين رغبة في الاحتكام إلى الدستور؛ إذ بلغت نسبة الموافقة ٩٠٪، بينما كانت أقل فئة تعليماً أقل تأييداً وبنسبة ٨٢٪.

٦-٥-١-٣- متغير الوظيفة: كانت رغبة الفئة التي تعمل في القطاع المشترك أكثر فئات العاملين رغبة في تأييد الاحتكام إلى الدستور.

٦-٥-١-٤- الدائرة الانتخابية: كانت بعض الدوائر الانتخابية راغبة تماماً في تأييد الاحتكام إلى الدستور وبنسبة (٩٨٪ إلى ١٠٠٪ في الدائرتين ١٩،

٢٠، الجهراء الجديدة والجهراء)، بينما كانت بعض الدوائر أقل رغبة في تأييد الدستور كدائرة السالمية (١٢)؛ إذ بلغت نسبة ٦٤٪.

٦-٥-١-٥- التوجّه السياسي: كل التيارات السياسية وافقت على مبدأ الاحتكام إلى الدستور، وبنسبة تقدر من ٨٠٪ إلى ٩٤٪ تقريباً. ولوحظ أن الاتجاه الإسلامي السلفي هو أقل التيارات السياسية تأييداً؛ إذ بلغت نسبة تأييده ٨٠٪، بينما كان المنبر الديموقراطي هو الأكثر تأييداً؛ إذ بلغت نسبة تأييده ٩٤٪.

يتضح من هذه النتائج ما يأتي:

أ - ارتفاع نسبة تأييد النساء للدستور على نسبة تأييد الرجال له مؤشر إلى قناعة النساء بأن الدستور قد أنصفهن من حيث الحقوق والواجبات، لذلك فهن يطالبن بالاحتكام إليه بوصفه مصدراً للعدالة والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

ب - كلما ازداد المستوى التعليمي ارتفاعاً ازدادت نسبة المؤيدين لمبدأ الاحتكام إلى الدستور، والعكس صحيح، وذلك في ظروف المجتمع القبلي "هذه نتيجة متوقعة بسبب عامل التعليم".

ج - تعتبر الدائرتان (الجهراء الجديدة، الجهراء) من أكثر الدوائر معاناة من حيث مشكلات البطالة ونقص الخدمات مقارنة بالدوائر الداخلية.

د - تأييد التيارات السياسية للدستور مؤشر إيجابي إلى التفافها حوله، وارتفاع نسبة تأييد المنبر الديموقراطي مؤشر إلى رغبة هذا التيار في تحجيم دور المؤسسات التقليدية، سواء كانت قبلية أم دينية، بإحلال مؤسسات المجتمع المدني. أمّا انخفاض نسبة تأييد الاتجاه السلفي فهو مؤشر إلى عدم رضا عن بعض مواد الدستور ولاسيما التي تتعارض - وفق اعتقادهم - مع الشريعة الإسلامية.

هـ - عدم وجود تباينات ذات دلالات إحصائية في متغير العمر يشير إلى أن

اتجاهات الرأي العام نحو الاحتكام إلى الدستور مازالت منسجمة بصرف النظر عن تعاقب ثلاثة أجيال (إذ إن التباين بسيط).

و – عدم وجود تباينات ذات دلالات إحصائية في متغير الدخل الشهري يشير إلى أن الطبقات الاجتماعية منسجمة في نظرتها إلى تحكيم الدستور على الرغم من تفاوت الدخول الشهرية، ويشير أيضاً إلى أن الكويتيين على قناعة بأن الدستور مصدر رئيسي لحماية مصالحهم جميعاً.

٦–٥–٢– الاتجاهات نحو العلاقة بين السلطتين:

الفقرة رقم (٢) – وهي "العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) أوجدت إحباطاً سياسياً لديك (عدم رضا)" – تقيس تلك الاتجاهات، حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (٢/٧) وجود تباينات ذات دلالات إحصائية بين توجهات أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموجرافية – المتعلقة بالجنس، والوظيفة، والدائرة والتوجه السياسي.

الجدول رقم (٢/٧)

التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو العلاقة بين السلطتين تبعاً للمتغيرات الديموجرافية

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٢	٠,١٧٢	٠,٠٠٠**	٠,٠٢٦*	٠,٠٠٧**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠١**	٠,٢٨٢

يتبين من خلال الجدول ما يأتي:

٦–٥–٢–١– متغير الجنس: كانت النساء أشدّ إحباطاً من الرجال؛ إذ بلغت النسبة ٨٥٪، بينما كانت عند الرجال ٧٥٪.

٦–٥–٢–٢– متغير الوظيفة: كانت شريحة العاطلين عن العمل أشد إحباطاً من كل فئات العاملين؛ إذ بلغت النسبة ٨٢٪

٦–٥–٢–٣– متغير الدائرة الانتخابية: كانت دائرة الجهراء (الدائرة رقم ٢٠) أشد إحباطاً من كل الدوائر الانتخابية الأخرى؛ إذ بلغت النسبة ١٠٠٪، تليها دوائر المناطق الخارجية ثم الداخلية.

٦-٥-٢-٤- متغير التوجه السياسي: كان التيار الإسلامي السلفي أشد إحباطاً من هذه العلاقة؛ إذ بلغت النسبة لديه ٨٤٪.

وعليه يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

أ - نسبة الإحباط عند النساء من العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) تشير إلى ردّة فعلهن تجاه معارضة أغلبية أعضاء مجلس الأمة منح النساء حقوقهن السياسية، وكلهم من الرجال.

ب - نسبة الإحباط من العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) بين شريحة العاطلين عن العمل تشير إلى عجز السلطتين المعنيتين عن إيجاد وظائف لهذه الشريحة الاجتماعية.

جـ - ارتفاع نسبة الإحباط الشديدة لدى الدوائر الانتخابية الخارجية بعامة، ولدى دائرة الجهراء بخاصة تشير إلى شعور أبناء هذه المناطق بمعاناة كثيرة ناتجة من ضعف الاهتمام العام بهذه الدوائر، ومن نقص الخدمات، مقارنة بالمناطق الداخلية المزدهرة والمتطورة.

د - ارتفاع نسبة الإحباط الشديدة لدى التيارات السياسية بعامة، ولدى التيار الإسلامي السلفي بخاصة، تشير إلى إحساس هذا التيار بالعجز عن تحقيق رؤيته في جعل الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع.

هـ - عدم وجود تباينات ذات دلالات إحصائية في متغيرات العمر والتعليم والدخول الشهرية يشير إلى الانسجام في الرؤية إلى العلاقة المتأزمة بين السلطتين المعنيتين بصرف النظر عن تباين الأعمار والمستويات الثقافية والمستويات المعيشية.

٦-٥-٣- الاتجاهات نحو الديموقراطية النيابية الغربية:

الفقرة رقم (٣)- وهي "الديموقراطية النيابية الغربية يجب أن تكون هي النظام السياسي للمجتمع الكويتي" - تقيس تلك الاتجاهات، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣/٧) وجود تباينات ذات دلالات إحصائية بين توجهات أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموجرافية كلها ما عدا متغير الوظيفة.

الجدول رقم (٣/٧)
التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الديموقراطية النيابية تبعاً للمتغيرات الديموجرافية

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٣	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٢**	٠,٠٠٠**	٠,٤٦٥	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**

يتبين من خلال الجدول:

٦-٥-٣-١- **متغير العمر:** كانت الفئة العمرية الأقل من ٢٥ عاماً أكثر رغبة في الديموقراطية النيابية الغربية؛ إذ بلغت نسبة ٧٦٪، بينما بلغت نسبة الفئة الأكثر من ٤٥ عاماً نسبة ٦٥٪.

٦-٥-٣-٢- **متغير الجنس:** كانت فئة النساء هي أكثر رغبة في الديموقراطية النيابية الغربية؛ إذ بلغت نسبة ٧٤٪، بينما بلغت نسبة الرجال ٧٠٪.

٦-٥-٣-٣- **متغير التعليم:** كانت نسبة خريجي الجامعات الغربية هي الأشد رغبة في الديموقراطية النيابية الغربية؛ إذ بلغت النسبة ٨٣٪.

٦-٥-٣-٤- **متغير الدائرة الانتخابية:** كانت الدائرة الانتخابية الثانية (المرقاب) من أكثر الدوائر رغبة في الديموقراطية النيابية الغربية؛ إذ بلغت نسبة ٨٧٪. ثم تأخذ النسب بالهبوط كلما اتجهت إلى الدوائر الخارجية إلى أن تصل إلى ٤٤٪ في الدائرة ٢٥ (أم الهيمان).

٦-٥-٣-٥- **متغير التوجّه السياسي:** كان المنبر الديموقراطي (تيار سياسي ذو توجهات ليبرالية)، هو الأشد رغبة في الديموقراطية النيابية الغربية؛ إذ بلغت النسبة ٨٢٪، بينما كان التيار الذي يعتمد على القبلية في مزاولة الحياة السياسية هو الأقل تأييداً؛ إذ بلغت النسبة ٥٦٪، وتقع فيما بينهما التيارات السياسية الأخرى.

٦-٥-٣-٦- **متغير الدخل الشهري:** كانت الشريحة التي يزيد دخولها الشهرية

على ١٥٠٠ د. ك، أكثر رغبة في الديموقراطية النيابية الغربية من بقية الشرائح الأخرى، إذ بلغت النسبة ٩٠٪.

ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

أ – ارتفاع نسبة تأييد الشريحة العمرية الأقل من ٢٥ عاماً للديموقراطية الغربية يشير إلى تأثر هذه الفئة بوسائل الإعلام، والمناهج الدراسية؛ حيث تسود المفاهيم الديموقراطية إضافة إلى كونها فئة شابة متحررة، إلى حد ما، من القيود القبلية والأسرية، ولديها اعتقاد بأن الديموقراطية ستتيح لها فرصة أداء دور أكبر في الحياة السياسية مستقبلاً.

ب – انخفاض نسبة تأييد الشريحة العمرية الأكثر من ٤٥ عاماً يشير إلى الخبرة المكتسبة من واقع الحياة السياسية المعيشة التي ولدت شعوراً عاماً بأن التجربة الديموقراطية النيابية لم تؤد ما كان متوقعاً منها.

ج – ارتفاع نسبة تأييد النساء للديموقراطية الغربية يشير إلى رغبتهن في الحصول على حق المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار السياسي؛ إذ يعتقدن أن الديموقراطية الغربية ستتيح لهن مجالاً أكبر لأداء دور سياسي مستقبلي، وأن المجلس النيابي الكويتي تسيطر عليه تكتلات دينية وقبلية معارضة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

د – ارتفاع نسبة تأييد خريجي الجامعات الغربية، أو العربية يشير إلى مدى تأثر هذه الشريحة بأنماط الحياة السياسية الغربية البعيدة عن التعصب الديني أو القبلي من جهة، والتي تتيح حرية الاختيار من جهة ثانية.

هـ – تأييد دائرة "المرقاب" مؤشر إلى رغبة فئة كبار التجار في الديموقراطية الغربية؛ لأنها تسهل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة. بينما يشير ضعف تأييد دائرة "أم الهيمان" إلى سيادة الثقافة التقليدية.

و – معارضة التيارات الدينية والقبلية للنموذج الديموقراطي أمر متوقع نظراً إلى الاعتقاد السائد في هذه الأوساط بأن الديموقراطية وما تنادي به من

حريات تتعارض مع المعتقدات الإسلامية (الشورى) ومع كثير من المفاهيم القبلية.

ز – الارتفاع الملحوظ في نسبة تأييد الفئة التي يزيد دخلها على ١٥٠٠ دينار يشير إلى ارتباط هذه الفئة بالتجارة أو بالتعليم، وهو ما ينسجم مع النتائج السابقة.

ح – ارتفاع نسبة تأييد اتجاه المنبر الديموقراطي للديموقراطية الغربية يشير إلى توجه ليبرالي مدني معارض للمؤسسات التقليدية.

٦–٥–٤– الاتجاهات نحو مبدأ الانتخابات:

الفقرتان (٤، ٦) –(٤)، وهي " الانتخابات الفرعية (قبلية، عائلية، طائفية) تعد تجسيداً لمبدأ الديموقراطية"، و(٦) وهي "من مصلحة الكويت أن تكون الانتخابات وفق الأحزاب السياسية ومبادئها" – عملتا معاً على قياس تلك الاتجاهات، حيث يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤/٧) وجود تباينات ذات دلالات إحصائية من حيث المتغيرات الديموجرافية.

الجدول رقم (٤/٧)

التباين في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مبدأ الانتخابات

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٤	٠,١١٨	٠,٠٠٥**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٦**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**
٦	٠,٠٠٠**	٠,٠٠١**	٠,٠٠٠**	٠,٠٨٠	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠١**

يتبين من خلال الجدول وجود تباينات في كل المتغيرات الديموجرافية ما عدا متغيرّ العمر في الفقرة (٤)، ومتغيّر الوظيفة في الفقرة (٦)، وذلك على النحو الآتي:

٦–٥–٤–١– متغير الجنس: كانت النساء أشد رغبة من الرجال في تأييد الانتخابات الفرعية؛ إذ بلغت النسبة لديهن ٤٦٪، بينما نسبة تأييد الرجال ٤١٪. وعلى العكس كان الرجال أشد رغبة في تأييد الانتخابات وفق الأحزاب السياسية؛ إذ بلغت النسبة لديهم ٣٤٪، بينما نسبة تأييد النساء ٣١٪.

٦-٥-٤-٢- **متغيّر التعليم:** كان خريجو الجامعات الغربية أو العربية هم الأكثر معارضة للانتخابات الفرعية؛ إذ بلغت نسبة المعارضة ٥٠٪، بينما بلغت نسبة المعارضة لدى فئات المتعلمين الأخرى ٢٧٪. ووجد أن خريجي الجامعات الغربية هم أشد تأييداً للانتخابات على أسس حزبية؛ إذ بلغت النسبة لديهم ٤٥٪، بينما بلغت نسبة غيرهم في التأييد ٤٠٪.

٦-٥-٤-٣- **متغير الدائرة الانتخابية:** كانت الدوائر التي يغلب عليها الطابع القبلي أكثر تأييداً للانتخابات الفرعية؛ إذ بلغت نسبة التأييد ٧٥٪. وهي أكثر معارضة للانتخابات على أسس حزبية بنسب تراوح من ٧٣٪ إلى ٧٦٪.

٦-٥-٤-٤- **متغير التوجّه السياسي:** كان التيار الإسلامي الشيعي أكثر تأييداً للانتخابات على أسس حزبية؛ إذ بلغت النسبة ٥٢٪، بينما كان الإخوان المسلمون أشد التيارات معارضة لها، وبنسبة ٥٣٪.

٦-٥-٤-٥- **متغير الدخل الشهري:** كانت الشريحة التي يزيد دخولها الشهرية على ١٥٠٠ د. ك هي أكثر الشرائح معارضة للانتخابات على أسس حزبية، أو على أسس قبلية؛ إذ بلغت النسبة لديها نحو ٦٤٪.

وبناء عليه، يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

أ - ارتفاع نسبة تأييد النساء للانتخابات الفرعية يشير إلى أن الرجال أكثر وعياً سياسياً من النساء، وذلك بحكم الممارسة السياسية، والنقد الذي تتعرض له الانتخابات الفرعية في الديوانيات (الديوانية: غرفة استقبال واسعة يلتقي فيها الرجال فقط يومياً أو أسبوعياً). وتصنف الديوانيات على أنها إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وإحدى حلقات الاتصال الأساسية بين المواطنين وصانعي القرار السياسي في الكويت[٣٩].

(٣٩) فلاح المديريس، (عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت)، الديوانيات شهدت ولادة مجلس الشورى، مجلة الزمن، العدد ٣٢٠، الكويت، (٨/٥/٢٠٠٠م)، ص ١٨.

ب – معارضة التيارين القبلي والإسلامي السنيين للانتخابات على أسس حزبية يشير إلى قوة هذين التيارين داخل مؤسسات المجتمع التقليدي، لذلك يعتبران الممارسة الحزبية تهديداً لهما. بينما اتجاه التيار الإسلامي الشيعي هو الأكثر تأييداً للانتخابات على أسس حزبية؛ لأنه اتجاه منسجم مع مواقف الأقليات التي تشعر بأمس الحاجة إلى الديموقراطية والانتماء إلى الأحزاب السياسية عوضاً من الانتماءات القبلية أو الطائفية.

ج – الشريحة التي يزيد دخلها على ١٥٠٠ د. ك شهرياً أكثر رفضاً للانتخابات الفرعية أو على أسس حزبية، نظراً إلى ماتمتلكه من نفوذ واسع داخل مؤسسات صنع القرار، فلذلك هي لا تحتاج إلى تمثيل حزبي، إضافة إلى اعتقاد هذه الشريحة بأن تجربة الأحزاب السياسية العربية قد تركت انطباعاً سلبياً، نظراً إلى ضعفها وتفككها وعجزها عن إرساء قواعد مؤسسية للمساءلة السياسية. (ناهيك عن دعم بعضها للاحتلال العراقي للكويت)[٤٠].

٦-٥-٥- الاتجاهات نحو الشورى الإسلامية:

الفقرة (٥)- وهي "الشورى الإسلامية يجب أن تكون النظام السياسي للمجتمع الكويتي" – تقيس تلك الاتجاهات، ويلاحظ وجود تباينات ذات دلالات إحصائية من حيث المتغيرات الديموجرافية كلها، ما عدا متغيري العمر والدخل الشهري، والجدول رقم (٧/٥) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٧/٥)

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٥	٠,٠٤٩*	٠,٠٠٠٤**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٣**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠١٤*

(٤٠) د. عبد الله سهر، (عضو هيئة تدريس، العلوم السياسية، جامعة الكويت)، (١٧/١٠/٢٠٠٤م)، مقابلة، بتاريخ.

يتبين من خلال الجدول ما يأتي:

٦-٥-٥-١- كانت الإناث أكثر تأييداً لمبدأ الشورى الإسلامية؛ إذ بلغت النسبة ٧٤٪، بينما بلغت نسبة تأييد الذكور ٦٥٪.

٦-٥-٥-٢- **متغير التعليم**: كانت فئة خريجي الجامعات الغربية أقل الفئات تأييداً لمبدأ الشورى الإسلامية؛ إذ بلغت النسبة ٦٥٪، بينما كانت الفئات الأخرى أكثر تأييداً، بنسبة ٧٠٪.

٦-٥-٥-٣- **متغيرّ الوظيفة**: كانت الشريحة العاطلة عن العمل أكثر الفئات معارضة لمبدأ الشورى الإسلامية؛ إذ بلغت النسبة ٤٣٪.

٦-٥-٥-٤- **متغيرّ الدائرة الانتخابية**: كانت الدائرة الانتخابية (كيفان) من أكثر الدوائر تأييداً لمبدأ الشورى الإسلامية؛ إذ وصلت النسبة فيها إلى ٩٤٪.

٦-٥-٥-٥- **متغيرّ التوجّه السياسي**: كان التيار الإسلامي السلفي من أكثر التيارات السياسية تأييداً للشورى الإسلامية؛ إذ بلغت نسبة تأييده نحو ٨٢٪.

ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

أ - مفهوم الشورى الإسلامية غير واضح المعالم لدى كتلة كبيرة من الناخبين الكويتيين، حيث يلتبس مع مفهوم الديموقراطية النيابية "تم مناقشته سابقاً". وهذا ما أكدته متغيرات الجنس ومستوى التعليم المتوسط، ومتغير العمر والدخل الشهري، وهو يتطابق مع الاستنتاجات السابقة (أ- في القضية الأولى، وج - في القضية الثانية)، إضافة إلى التعارض المذهبي الشيعي - السني.

ب - معارضة الشريحة العاطلة عن العمل مؤشر إلى إحساس هذه الشريحة بأن الاتجاهات الإسلامية - القبلية هي التي تسيطر على مجلس الأمة، وعجزت عن حل مشكلة البطالة.

ج - أما بالنسبة للدوائر الانتخابية فنلاحظ أن دائرة كيفان من أكثر الدوائر

المؤيدة لمبدأ الشورى الإسلامية، وذلك لسيطرة التيار السلفي على هذه الدائرة منذ عام ١٩٩٢م.

٦-٥-٦- الاتجاهات نحو مهمتي أعضاء مجلس الأمة:

الفقرتان (٧)، (١١) – وهما (٧) " المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي تقديم الخدمات لأبناء الدائرة " و(١١)– " المهمّة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي التشريع والرقابة" – عملتا على قياس تلك الاتجاهات، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦/٧) وجود تباينات ذات دلالات إحصائية من حيث أغلب المتغيرات الديموجرافية.

الجدول رقم (٦/٧)

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٧	٠,٢١٠	٠,٢٢١	٠,٠٠٦**	٠,٠٢١*	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٤**
١١	٠,٠٠٠**	٠,٠١٨*	٠,٠١٩*	٠,٠٧٤	٠,٠٠٠**	٠,٠٠١**	٠,٠٠٠**

يتبين من خلال الجدول ما يأتي:

٦-٥-٦-١- الفقرة (٧): يلاحظ تباين شديد في المتغيرات الآتية:

٦-٥-٦-١-١- في متغير التعليم: كانت أقل فئة تعليماً أكثر الفئات تأييداً لأن تكون المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة تقديم الخدمات؛ إذ بلغت نسبة التأييد ٧٣٪.

٦-٥-٦-١-٢- في متغير الدوائر الانتخابية: كانت الدوائر الخارجية أكثر الدوائر الانتخابية تأييداً لنواب الخدمات؛ إذ بلغت نسبة التأييد ٨٠٪.

٦-٥-٦-١-٣- في متغير التوجه السياسي: كان التوجه الذي يتخذ من القبلية مجالاً لنشاطه السياسي أكثر التيارات السياسية تأييداً لنواب الخدمات؛ إذ بلغت نسبة التأييد ٧٣٪.

(٤١) د. عبدالله الغانم، (عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت)، (١٨/١٠/٢٠٠٤م) مقابلة.

٦-٥-٦-١-٤- في متغير الدخل الشهري: كانت الشريحة التي تزيد دخولها الشهرية على ١٥٠٠ د. ك هي أكثر الشرائح معارضة لنواب الخدمات، بينما الشريحة التي تقل دخولها الشهرية على ٥٠٠ د. ك هي أكثر الشرائح تأييداً لنواب الخدمات.

٦-٥-٦-٢- الفقرة (١١): يلاحظ تباين شديد في المتغيرات الآتية:

٦-٥-٦-٢-١- في متغير العمر: كانت أكبر الفئات العمرية سناً أكثر تأييداً لأن تكون المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة هي التشريع والرقابة؛ إذ بلغت نسبة التأييد ٨٧ ٪. كما أنها كانت أكثر معارضة لنواب الخدمات.

٦-٥-٦-٢-٢- في متغير الدائرة الانتخابية: كانت الدوائر التي يغلب عليها الطابع القبلي أقل الدوائر تأييداً، وأكثر معارضة؛ إذ وصلت نسبة المعارضة في الدائرة الانتخابية الرابعة والعشرين (الفحيحيل) إلى ٦٤٪.

٦-٥-٦-٢-٣- في متغيّر التوجه السياسي: كانت كل التيارات السياسية مؤيدة لهذه المهمة بنسبة راوحت من ٦٥ ٪ إلى ٨٢ ٪، إلا أن التيار السلفي كان أكثر التيارات تأييداً لها.

وبناءً عليه، يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

أ - أكثر الفئات تعلماً، وأكثرها دخولاً، وأوعاها سياسياً، وأكثرها خبرة في الحياة، تعارض بشدة نواب الخدمات، وتؤيد بشدة مهمة التشريع والرقابة. بينما أقل الفئات تعلماً، وأقلها دخولاً، وأقلها وعياً سياسياً، وأقلها خبرة في الحياة وأكثرها تمسكاً بالقبيلة، هي أكثر تأييداً لنواب الخدمات، ومعارضة لنواب التشريع والرقابة.

ب - وفقاً لهذه النتائج، فإن الفئات التي تؤيد نواب الخدمات غالباً ما تتمركز في المناطق الخارجية، وهي من الشرائح الأقل تعليماً ووعياً سياسياً.

٦-٥-٧- الاتجاه نحو حق المرأة في المشاركة السياسية:

الفقرة (٨) - وهي "حق المرأة في المشاركة السياسية هو دعم للديموقراطية" - تقيس تلك الاتجاهات، ويلاحظ من الجدول رقم (٧/٧) وجود

تباينات ذات دلالات إحصائية من حيث المتغيرات الديموجرافية المتعلقة بمتغيرات التعليم، والدائرة الانتخابية، والتوجه السياسي، بينما لم يكن لهذه المتغيرات تأثير كبير في العمر، والجنس، والوظيفة، والدخل الشهري.

الجدول رقم (٧/٧)

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٨	٠,٠٤٣*	٠,٢١٤	٠,٠٠٠**	٠,١٩١	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٣٨*

يتبين من خلال الجدول ما يأتي:

٦-٥-٧-١- **متغير التعليم:** كانت فئة خريجي الجامعات الغربية والعربية أكثر فئات المتعلمين تأييداً لحق المرأة في المشاركة السياسية؛ إذ بلغت نسبة التأييد ٦٠ ٪.

٦-٥-٧-٢- **متغير الدائرة الانتخابية:** كانت الدوائر الانتخابية التي تسيطر عليها التيارات السياسية الدينية والقبلية هي أكثر الدوائر معارضة لحق المرأة في المشاركة السياسية؛ إذ بلغت نسبة المعارضة ٩٥٪ في الدائرة الانتخابية ٢٥ (أم الهيمان).

٦-٥-٧-٣- **متغير التوجه السياسي:** سجل التيار الشيعي وتيار المنبر الديموقراطي أعلى نسبة تأييد لحق المرأة في المشاركة السياسية؛ إذ بلغت نسبة التأييد من ٦٠٪-٦٥٪، بينما كان الاتجاه القبلي من أقل الاتجاهات تأييداً لهذا الحق.

وبناء عليه، يمكن الوصول إلى النتيجة الآتية:

- هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع مستوى الوعي السياسي وبين حق المرأة في المشاركة السياسية.

٦-٥-٨- الاتجاهات إزاء مجلس أمة أو مجلس استشاري (أو المجلسين معاً):

الفقرات (٩ و١٠ و١٢) - وهي على التوالي "المصلحة العامة تقتضي

عدم وجود مجلس أمة (برلمان) على الإطلاق" و "من مصلحة الكويت قيام مجلس استشاري بدلاً من مجلس الأمة على نمط الدول الخليجية الأخرى" و"من مصلحة الكويت وجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة" – عملت على قياس تلك الاتجاهات، ويلاحظ من الجدول رقم (٨/٧) وجود تباينات ذات دلالات إحصائية من حيث المتغيرات الديموجرافية.

الجدول رقم (٨/٧):

الفقرة	العمر	الجنس	التعليم	الوظيفة	الدائرة	التوجه السياسي	الدخل الشهري
٩	٠,٠٠٠**	٠,٠٧١	٠,٥٦٦	٠,٦٤٦	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**
١٠	٠,٠٠٢**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٦**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**
١٢	٠,٠٠٠**	٠,٠٤٣*	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٣**	٠,٠٠٠**	٠,٠٠٠**	٠,٠١٤*

يتبين من خلال الجدول ما يأتي:

٦-٥-٨-١- **متغير العمر:** كل الفئات العمرية رفضت عدم وجود مجلس أمة إطلاقاً بنسبة راوحت من ٥٩ ٪ إلى ٧٨ ٪.

٦-٥-٨-٢- **متغير الجنس:** رفض كلا الجنسين عدم وجود مجلس أمة إطلاقاً وبنسبة ٧٥ ٪ للذكور، و٧٣ ٪ للإناث.

٦-٥-٨-٣- **متغير الدائرة الانتخابية:** رفضت كل الدوائر عدم وجود مجلس أمة، وكانت أعلى نسبة للرفض في الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق) بنسبة ٩٢ ٪.

٦-٥-٨-٤- **متغير التوجه السياسي**: رفضت كل التيارات السياسية عدم وجود مجلس أمة؛ إذ بلغت نسبة الرفض من ٦٥ ٪ إلى ٨١ ٪، لكن يلاحظ أن التيار القبلي كان الأكثر تقبلاً لمضمون الفقرة (١٢) لوجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة، وبنسبة ٦٧ ٪.

٦-٥-٨-٥- **متغير الدخل:** كانت الشريحة ذات الدخول التي تزيد على ١٥٠٠ د. ك أكثر رفضاً لعدم وجود مجلس أمة أو وجود مجالس استشارية (٧٦٪ – ٧٢٪).

ومن ذلك نستخلص ما يلي:

أ – انخفاض نسبة تأييد الفئة العمرية الأقل من ٢٥ عاماً لمجلس الأمة إلى ٥٩٪ يشير إلى أن نسبة واسعة من الشباب يعزون إلى مجلس الأمة العجز عن إيجاد حلول للمشكلات العامة التي تعانيها فئة الشباب، ولا سيّما مشكلة البطالة.

ب – اتجاه التيار القبلي يشير إلى رغبة في الحصول على حصة أكبر حين أيد وجود مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة.

جـ – اتجاهات الذكور بعامة، والتيارات السياسية المتباينة والدوائر الانتخابية وشرائح الدخول العالية، وبخاصة في رفض المساس بمجلس الأمة – تشير إلى تماسك واسع والتفاف حقيقي للحفاظ على منجزات التجربة الديموقراطية الكويتية وتعزيزها.

٧ – النتائج العامة للدراسة:

٧–١– نتائج دراسة القضايا السياسية الأربع:

٧–١–١– القضية الأولى (طبيعة النظام السياسي في دولة الكويت):

أ – إن نسبة كبيرة بحجم لا يقل عن ٥٦٪ من أفراد العينة لم تتمكن من التفريق بين المضمونين السياسيين المتعارضين لكل من (النظام الديموقراطي البرلماني) و (الشورى الإسلامية).

ب – إن حجم النواة السياسية الواعية التي تؤيد (النظام الديموقراطي البرلماني) وترفض (الشورى الإسلامية) لا يزيد كثيراً على حجم النواة السياسية التي تؤيد (الشورى الإسلامية) و(ترفض النظام البرلماني).

جـ – يشهد المجتمع الكويتي منافسة ظاهرة وحادة بين اتجاهين، يتمثلان في ٣١٪ من أفراد العينة. الأول (وهو لا يزال الأقوى نسبياً) يؤيد (النظام الديموقراطي البرلماني) ويرفض (الشورى الإسلامية) وبنسبة ١٦٪ من أفراد العينة، والثاني (وهو لا يزال الأضعف نسبياً) يؤيد (الشورى الإسلامية) ويرفض (النظام الديموقراطي البرلماني) وبنسبة ١٥٪.

٧-١-٢- القضية الثانية (العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية):

أ - ترى نسبة ٨٠ ٪ من أفراد عينة الدراسة (وهي أعلى نسبة موافقة) أن الاحتكام إلى الدستور هو الأساس الذي ينظم العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية)، لكن هذه العلاقة المتأزمة بين السلطتين قد أوجدت إحباطاً سياسياً، أو عدم رضا، لدى ٧٨ ٪ من أفراد العينة.

ب - يدرك الرأي العام الكويتي مميزات الدستور الكويتي وكفاءته وفعاليته وقدرته على تنظيم العلاقة، لكن الإحباط الواسع لديه قد تراكم بسبب تواتر الأزمات بين السلطتين، مما أوجد فرصاً ملائمة لترويج فكرة (الشورى الإسلامية) على نطاق واسع ولاسيما أن المجتمع الكويتي من المجتمعات المحافظة.

٧-١-٣- القضية الثالثة (المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة):

أ - إن نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة لم تفرق بين المهمتين المتعارضتين لأعضاء مجلس الأمة (مهمة تقديم الخدمات للدائرة) أو (مهمة التشريع والرقابة)؛ إذ إنها كررت موافقتها على كلتا المهمتين.

ب - إن حجم النواة السياسية الواعية التي تؤيد (مهمة التشريع والرقابة) بوصفها مهمة أساسية لأعضاء مجلس الأمة، وترفض مهمة (تقديم الخدمات) تقدر بنحو ١٧ ٪ من أفراد العينة. بينما نسبة ٢١٪ من أفراد العينة تؤيد (تقديم الخدمات)، وترفض مهمة (التشريع والرقابة).

جـ - إن معظم أفراد العينة ليس لديها الوعي السياسي المناسب بأن المهمة الأساسية لعضو البرلمان هي التشريع والرقابة.

٧-١-٤- القضية الرابعة (توسيع المشاركة السياسية):

بعد مضي أكثر من أربعة عقود على بدء التجربة الديموقراطية الكويتية، وعلى الرغم من إجماع الرأي العام على الثوابت الديموقراطية، فقد أظهرت هذه الدراسة ما يأتي:

أ – لم يتبلور مفهوم المشاركة السياسية بالمعنى الليبرالي كما كان متوقعاً لدى نسبة كبيرة من اتجاهات الرأي العام الكويتي.

ب – يوجد انقسام ظاهر بين أفراد مجتمع الدراسة في كون الانتخابات الفرعية تجسيداً لمبدأ الديموقراطية.

جـ – لا تزال قاعدة المؤيدين لإجراء الانتخابات على أسس حزبية ضعيفة نسبياً لا تتجاوز نسبة ثلث عينة مجتمع الدراسة. وهذا يؤكد أن المؤسسات التقليدية مازالت هي المسيطرة على الحياة السياسية في المجتمع الكويتي.

٧-٢- التباينات بحسب تسلسل تكرار متغيرات الدراسة الديموجرافية:

٧-٢-١- متغير الدائرة الانتخابية:

تكشف التباينات الشديدة التي أظهرتها الدراسة الديموجرافية لمتغير الدائرة الانتخابية عن وجود اتجاهين عامين متضادين ومتفاعلين معاً يساهمان في تشكيل وحدة الرأي العام الكويتي:

- **اتجاه تقليدي**: وهو صادر عن الدوائر الانتخابية الخارجية بوصفها مركزاً له، بصرف النظر عن امتداداتها، ومن أهم خصائصه:
  - الإجماع على ضرورة الاحتكام إلى الدستور بوصفه يمثل هيبة الدولة الراعية، أو أداة لضبط العلاقات وتسييرها بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
  - المعاناة من الإحباط ليس بسبب ما يتعلق بالأزمات الدستورية وحسب، ولكن بسبب الإحساس بضرورة الحصول على أكبر قدر من المكاسب المادية والمعنوية أيضاً.
  - معارضة القضايا السياسية المعاصرة كالموقف من الديموقراطية البرلمانية الغربية، ومن الانتخابات على أسس حزبية، ومن حق المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، مع إبداء رغبته في إنشاء مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة يضمن له تمثيلاً فيه.

- **اتجاه معاصر**: وهو صادر عن الدوائر الانتخابية الداخلية، ومن أهم خصائصه:
  - التباين وعدم الانسجام وحدّة المنافسات بين مكوناته.
  - الالتفاف حول الدستور بوصفه عقداً بين الحاكم والمحكوم، وأداة لضبط العلاقات وتسييرها بين السلطات.
  - تباين المواقف في بعض القضايا السياسية المعاصرة، كقضية الانتخابات على أسس حزبية، وحق المرأة في المشاركة السياسية، والديموقراطية البرلمانية الغربية، واتفاق المواقف في بعض القضايا، كالموقف المؤيد من المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الأمة المتمثلة في التشريع والرقابة، والموقف المعارض للانتخابات الفرعية، والمناورة في المواقف في بعض القضايا، كالمناورة في الدفاع عن وجود مجلس الأمة مع إبداء الرغبة في جعله مجلس شورى، وفي الدفاع عن الدستور مع الرغبة في أن يكون صادراً عن الشريعة الإسلامية.

٧-٢-٢- متغير التوجّه السياسي:

أظهرت الدراسة الديموجرافية لمتغيّر التوجّه السياسي وجود أربعة اتجاهات سياسية تمثل الجانب السياسي المباشر من الرأي العام الكويتي، وقد عبرت عن مواقف متباينة من بعض القضايا المعنية بالدراسة؛ لأنها صادرة عن جماعات سياسية منظمة بشكل ما من أشكال التنظيم، وكل منها يعمل لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بالمبادئ التي ينطلق منها سواء كانت وضعية أم مذهبية أم قبليّة. وهذه الاتجاهات هي:

- الاتجاه الإسلامي السني:

- يؤيد مبدأ الاحتكام إلى الدستور بعامة، لكن الاتجاه السلفي منه أقل تأييداً من اتجاه الإخوان المسلمين.
- يحسّ بالإحباط حيال العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحيال عجزه عن تحقيق رؤيته إلى جعل الشريعة الإسلامية مصدر التشريع.

- لا يبدي رغبة شديدة في الديموقراطية النيابية الغربية، ويعارض الانتخابات على أسس حزبية أو فرعية قبلية.
- يؤيد الشورى الإسلامية، ووجود مجلس الأمة، ومهمة التشريع والرقابة هي المهمة الأولى لأعضاء مجلس الأمة.
- يعارض مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي.

- الاتجاه الإسلامي الشيعي:

- يتفق مع الاتجاه السني على مبدأ الاحتكام إلى الدستور، ومهمة التشريع والرقابة، ووجود مجلس الأمة، والإحباط حيال العلاقة بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) ومعارضة الانتخابات الفرعية.

ويختلف عن الاتجاه السني في أنه يؤيد الانتخابات على أسس حزبية، ويؤيد حق المرأة في المشاركة السياسية، ويؤيد الديموقراطية النيابية الغربية، ولا يطالب بالشورى الإسلامية.

- اتجاه المنبر الديموقراطي:

- يتفق مع ما اتفق عليه الاتجاهان السابقان، ويتفق مع الاتجاه الشيعي فيما اختلف فيه مع الاتجاه السني.
- يتميّز من الاتجاهين السابقين بتأييده الشديد للقضايا السياسية المعاصرة.

- الاتجاه القبلي:

- يتفق مع الاتجاهات السابقة في تأييد مبدأ الاحتكام إلى الدستور، والإحساس بالإحباط إزاء العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي وجود مجلس الأمة.
- يتفق مع الاتجاه السني في معارضة حق المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، وفي الديموقراطية البرلمانية الغربية، وفي الانتخابات على أسس حزبية.
- يختلف عن الاتجاهات السابقة في أنه: يؤيد الانتخابات الفرعية، ويؤيد

مهمة الخدمات بوصفها مهمة أساسية لأعضاء مجلس الأمة، ويرغب في إنشاء مجلس استشاري إلى جانب مجلس الأمة.

٧-٢-٣- متغير الجنس:

أظهرت الإناث مواقف متعارضة، فهن أكثر من الذكور تأييداً لمبدأ الاحتكام إلى الدستور، وأشد إحباطاً منهم إزاء العلاقة بين السلطتين، وأكثر رغبة في الديموقراطية الغربية، من جهة، وأشد رغبة في تأييد الانتخابات الفرعية، وتأييد مبدأ الشورى الإسلامية، وماثلن الذكور في تأييد حق المرأة في المشاركة السياسية، من جهة ثانية، مما يشير إلى ضعف الوعي السياسي لدى الإناث مقارنة بالذكور.

٧-٢-٤- متغير التعليم:

يؤيد خريجو الجامعات الغربية ما يؤيده الاتجاه السياسي للمنبر الديموقراطي بصورة كبيرة، أما الحاصلون على التعليم الأقل فليس لديهم اتجاهات سياسية ثابتة، بل إنهم يقفون أحياناً مواقف متناقضة، وتلتبس عليهم بعض القضايا السياسية المطروحة.

٧-٢-٥- متغير العمر:

اتجاهات الأجيال الثلاثة منسجمة بشكل عام، لكن الفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة متأثرة بوسائل الإعلام والطرح السياسي الذي تتناوله، وترغب في التغيير السياسي السريع بصرف النظر عن نتائجه، وليس لديها خبرة سياسية، وقد تلتبس عليها بعض القضايا فتقف مواقف متناقضة، بينما الفئة العمرية الأكثر من ٤٥ تتميز بالثبات السياسي النسبي في مواقفها واتجاهاتها، وهي شديدة الولاء للثوابت التي يجمع عليها الرأي العام، كتأييد مبدأ الاحتكام إلى الدستور، والدفاع عن وجود مجلس الأمة، وتنوع مواقفها في القضايا المختلف عليها، كحق المرأة في المشاركة السياسية.

٧-٢-٦- متغير الدخل:

- الشريحة التي تزيد دخولها على ١٥٠٠ د. ك شهرياً متزنة في مواقفها

السياسية، تؤيد الثوابت التي يجمع عليها الرأي العام، وتؤيد حق المرأة في المشاركة السياسية، والديموقراطية البرلمانية الغربية، ومهمة التشريع والرقابة، ووجود مجلس الأمة، وترفض الانتخابات الفرعية، أو الحزبية، أو المجلس الاستشاري.

- الشريحة التي تقل دخولها عن ٥٠٠ د. ك تميل إلى تأييد نواب الخدمات.

٧-٢-٧- متغير الوظيفة:

العاملون في القطاع المشترك يؤيدون الاحتكام إلى الدستور كما يؤيدون ما يجمع عليه الرأي العام، أما فئة العاطلين عن العمل فهم محبطون، ومن أشد معارضي الشورى الإسلامية والانتخابات الفرعية؛ لاعتقادهم بأن اتحاداً بين الإسلاميين والقبائليين مسيطر على مجلس الأمة، ولكنه عجز عن إيجاد فرص عمل لهم.

٨ - التوصيات:

٨-١- التوصيات في القضايا السياسية:

أ - وضع خطة سياسية استراتيجية تهدف إلى تنمية الوعي السياسي لدى المواطن الكويتي فيما يتعلق بالأسس والمبادئ والمفاهيم السياسية بعامة، وبالتجربة الديموقراطية الكويتية ومقتضيات تعميقها بخاصة.

ب - ضرورة احتكام السلطتين (التشريعية والتنفيذية) إلى الدستور، وإرساء قواعد ديموقراطية للحد من الاحتقان المستمر في العلاقة بينهما.

جـ- تنشيط مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع التيارات السياسية المعاصرة.

د - تشجيع المؤسسات الإعلامية الحكومية أو الخاصة على تقديم الدعم اللازم لتنشيط الوعي الاجتماعي بصورة عامة والوعي السياسي بصورة خاصة.

٨-٢- توصيات في المتغيرات الديموجرافية:

٨-٢-١- في متغيّر الدوائر الانتخابية:

- إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية بهدف المساعدة على تخفيض وطأة التكتلات القبلية والطائفية.

٨- ٢-٢ في متغير الجنس:

- تشجيع الإناث على المشاركة السياسية.

٨-٢-٣ في متغير التعليم:

- إعادة النظر في المناهج التربوية بهدف المساعدة على تشجيع الابتكار وتعميق الحوار وترسيخ السلم الاجتماعي.

قائمة المراجع

أولاً – الكتب:

- آرسل جيه دالتون، (١٩٩٦م)، دور المواطن السياسي في الديموقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، (ترجمة أحمد المجذوبة)، دار البشير، الأردن.
- بندر عايد الظفيري، (١٩٩٥م)، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جابرييل ألموند، جي، وبنجهام باويل الابن، (١٩٩٧م)، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، (ترجمة: هشام عبدالله)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- صموئيل هانتينجتون، (١٩٩٣م)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سميّة عبود)، دار الساقي، بيروت.
- عادل الطبطبائي، (١٩٨٥م)، السلطة التشريعيّة في دول الخليج العربي: نشأتها، تطوّرها، العوامل المؤثرة فيها، إصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
- عبدالحميد الأنصاري، (١٩٨٠م)، الشورى وأثرها في الديموقراطية (دراسة مقارنة)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- عبد الرضا أسيري، (٢٠٠٠م)، النظام السياسي في دولة الكويت: مبادئ وممارسات، مطابع الوطن، دولة الكويت.
- عبد الغني بسيوني عبدالله، (١٩٩٢م)، النظم السياسيّة والقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت.
- عثمان عبد الملك الصالح، (١٩٨٩م)، النظام الدستوريّ والمؤسسات

السياسيّة في الكويت، كويت تايمز، دولة الكويت.

- علي الباز، (بلا تاريخ)، السلطات العامّة في النظام الدستوريّ الكويتيّ، إدارة العلاقات العامّة بوزارة الداخليّة، دولة الكويت.
- كي لوسون، (١٩٩٧م)، المجتمع السياسي، مقدمة مقارنة في العلوم السياسية، (ترجمة: معصومة حبيب)، مطابع المنار، دولة الكويت.
- محمد ربيع، إسماعيل مقلد، (١٩٩٣-١٩٩٤م)، «محرران»، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
- محمّد قيراط، (٢٠٠١م)، الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحدّيات، مكتبة الفلاح، دولة الكويت.
- محمد منيف محمد العجمي، (٢٠٠١م)، المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: مكتبة الفلاح، دولة الكويت.
- نجاة عبد القادر الجاسم، (١٩٧٣م)، التطوّر السياسيّ والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤ - ١٩٣٩م)، جامعة القاهرة.
- هاني الرضا، رامز عمار، (١٩٨٨م)، الرأي العام والإعلام والدعاية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

ثانياً - الدوريات:

١ - عبدالله الشايجي، خصوصية الديموقراطية الكويتية: تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن (١٩٩٦-٢٠٠٠م) ونظرة استشرافية لمستقبل الديموقراطية الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة٢٤، العدد أبريل ٩٣، دولة الكويت.

٢ - عثمان عبدالملك الصالح، (ديسمبر ١٩٨٩م)، «كلمة العدد»، مجلة الحقوق، السنة ١٠، العدد ٣، دولة الكويت.

٣ - مصطفى محمود عفيفي، (يوليو ١٩٩٩م)، الديموقراطية السياسية بين الواقع والطموحات المستقبلية: بحث تحليلي وتطبيق مقارن بين الشريعة

الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة الحقوق، السنة ٢٣، العدد ٢، دولة الكويت.

٤ – معصومة المبارك وآخرون، (يوليو ٢٠٠٣م)، اتجاهات الكويتيين في الأزمة الدستورية عام ١٩٩٩م (حل مجلس الأمة)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٢٩، العدد١١٠، دولة الكويت.

ثالثاً – المقابلات:

١ – أحمد البغدادي، (عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت) دولة الكويت، (مقابلة ١٧/١١/٢٠٠٣م).

٢ – عبد الرحمن الغنيم، (وزير سابق)، (مقابلة ١٤/١٠/٢٠٠٣م).

٣ – عبدالله الغانم، (عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت)، (مقابلة ١٨/١٠/ ٢٠٠٤م).

٤ – عبدالله سهر، (عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت)، (مقابلة ١٧/١٠/ ٢٠٠٤م).

رابعاً – الوثائق الرسمية:

١ – مجلس الأمة، (٢٠٠١م)، دستور دولة الكويت، ومذكرته التفسيرية، وأحكام توارث الإمارة، واللائحة الداخلية، إدارة المراسم والعلاقات العامة، دولة الكويت.

٢ – مجلس الأمة، لجنة الداخلية والدفاع، مرسوم قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٩م، دولة الكويت.

– وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، قطاع الإحصاء والمعلومات، ٢٠٠١م، دولة الكويت.

– وزارة الداخلية، (١٩٩٩م)، قانون الانتخاب رقم ٣٥ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، إدارة العلاقات العامة، دولة الكويت.

خامساً – البرامج الانتخابية:

١ – عبدالعزيز عبدالله الحبيب، (٢٠٠٢م)، البرنامج الانتخابي، اللجنة الإعلامية للمرشح، دولة الكويت.

سادساً – الصحف والمجلات:

١ – أحمد المزيني، (الأمين العام لجماعة الشورى الإسلامية)، (تاريخ ١٩/ ١/٢٠٠٣م)، مجلة الزمن، العدد٢١٤، دولة الكويت.
٢ – سامي المنيس، (مرشح لمجلس الأمة)، (تاريخ ٢/٧/١٩٩٩م)، صحيفة القبس، عدد٩٣٥١، دولة الكويت.
٣ – عبدالمحسن المدعج، (عضو مجلس أمة ووزير سابق)، (تاريخ ١/٦/ ١٩٩٩م)، صحيفة القبس، العدد ٩٣٣٢، دولة الكويت.
٤ – فلاح المديرس، (عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت)، (تاريخ ٨/٥/ ٢٠٠٠م)، مجلة الزمن، العدد٣٢٠، دولة الكويت.

سابعاً – المراكز العلمية:

١ – حسني حمدي، (٢٠٠٣م)، وحدة الدراسات الإحصائية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
٢ – ملف انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٩م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، تصنيف ٢٠٢٠/ج/١ الكويت ١٩٩٩م.
٣ – ملف انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، تصنيف ٣٠٠٥، ج/١، دولة الكويت.